محضر الجلسة رقم 619

التاريخ: الثلاثاء 05 ذو القعدة 1429 (04 نونبر 2008).
الرئاسة: المستشار السيد علي سالم الشكاف، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الرابعة والأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد علي سالم الشكاف، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدين الوزيرين المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل تناول جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس الموقر على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

المراسلات التي توصلت بها رئاسة المجلس للإعلان عنها: توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 25.08 يقضي بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛

2- مشروع قانون رقم 28.07 يتعلق بالسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية. كما توصلت رئاسة المجلس بمجموعة من مقترحات القوانين، تقدم بها فريق الاتحاد الدستوري، وهي:

1- مقترح قانون يقضي بتعديل وتتميم النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية؛

2- مقترح قانون يقضي بتعديل وتتميم القانون المتعلق بالنظام الأساسي للغرف الفلاحية؛

3- مقترح قانون يقضي بتعديل وتتميم القانون المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصيد البحري؛

4- مقترح قانون يقضي بتعديل وتتميم القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات؛

5- مقترح قانون يقضي بتعديل وتتميم القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي؛

6- مقترح قانون يقضي بتعديل وتتميم القانون المنظم للعمالات والأقاليم.

كذلك توصلت رئاسة المجلس برئاسة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، هذا موضوعها:

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بالنظر في إمكانية تقديم الأسئلة الشفهية الموجهة إليه خلال جلسة يومه الثلاثاء 04 نونبر 2008 في بداية الجلسة.

وتقبلوا خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان: محمد سعد العلمي

كذلك رسالة توصلت بها رئاسة المجلس من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، موضوع الرسالة جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 04 نونبر 2008.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أنهي إلى كريم علمكم أن السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي سيجيب عن الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، وذلك نظر للالتزامات حكومية طارئة تحول دون حضور هذا الأخير أشغال جلسة يومه الثلاثاء 04 نونبر 2008.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان: إمضاء محمد سعد العلمي.

كذلك توصل رئاسة مجلس المستشارين برسالة من المستشار المحترم السيد الحاج المعطي بنقدور، يخبر من خلالها المجلس بتشكيل فريق جديد تحت إسم التجمع والمعاصرة، جاء فيها.

تجاوبا مع مبادرة حزبي التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة الداعي إلى تكوين فريق مشترك ليدعم العمل البرلماني ولإعطاء بعد سياسي جديد، وعملا من أجل تخليق المشهد السياسي وكذلك في اتجاه الدفع إلى خلق أقطاب سياسية، تؤسس لبناء ديمقراطية حداثية، تماشيا وروح التغيرات التي يعرفها الزمن السياسي ببلادنا.

وبناء عليه ومقتضيات القانون الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني أن أحيطكم علما بتشكيل فريق مشترك، يضم فريق التجمع الوطني للأحرار وفريق الأصالة والمعاصرة تحت إسم فريق التجمع والمعاصرة.

إمضاء: الحاج المعطي بنقدور، رئيس فريق التجمع والمعاصرة

كذلك توصلت رئاسة المجلس برسالة من فريق التجمع والمعاصرة:

الموضوع: تأجيل سؤال شفهي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أخبركم أن فريق التجمع الوطني للأحرار قد قرر تأجيل إلقاء السؤال الشفهي حول حصيلة تعريب التعليم، الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المحترم، والذي كان مبرمجا برسم جلسة يوم الثلاثاء 04 نونبر 2008.

وتقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

عدد الأسئلة الشفهية التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين ابتداء من 28 أكتوبر 2008 إلى غاية يوم الثلاثاء 4 نونبر 2008:

- عدد الأسئلة الشفهية: 25 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة.

كذلك هناك إعلان: توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من المستشار المحترم السيد محمد القندوسي يعلن فيها استقالته من فريق التحالف الاشتراكي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بست طلبات إحاطة، طلب الإحاطة الأول من طرف الفريق الدستوري.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

بخصوص الإحاطات، يمكن لي نقول لكم، السيد الرئيس، أنه ما كناش غادي نديرو إحاطة لو استجابت الحكومة لأن كنا درنا سؤال آني، ولكن للأسف أنه ما تمتش الاستجابة من طرف الحكومة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

هناك نوعين من الكوارث، الكوارث الطبيعية التي تأتي من عند الله سبحانه وتعالى، ثم هناك الكوارث الناتجة عن السياسة الحكومية، وهي متعددة، ونكتفي الآن بذكر مثال واحد ألا وهو مشروع تهيئة ضفتي أبي رقراق.

السيد الرئيس،

هذا المشروع الذي جاء بمبادرة من صاحب الجلالة نصره الله وأيده، ويدخل ضمن الأوراش الكبرى التي عرفتها وتعرفها بلادنا في عهد ملكنا الهمام، واستجابة لهذه الإشارات السامية، صادق البرلمان بالإجماع على هذا القانون المتعلق بتهيئة ضفتي أبي رقراق.

السيد الرئيس،

إن سلوك الحكومة الآن في تدبير هذا الملف، وكعادتها، ينحرف عن الأهداف الحقيقية للمشروع، والذي تميز بالتماطل والتأخير، فالبرلمان صادق على القانون سنة 2004، ودخل حيز التنفيذ سنة 2005، وكان على وكالة أبي رقراق مخاطبة ذوي الحقوق بخصوص مسطرة نزع الملكية منذ ذلك الحين، إلا أنها لم تنطلق في ذلك حتى الآن، السيد الرئيس، وهذا ما تسبب في خلق ضجة كبرى، وأثار مخاوف كبيرة لدى ذوي الحقوق، مما يهدد نجاح هذا المشروع الذي ينتظره الشعب المغربي كافة.

السيد الرئيس،

الآن، أستسمح، يتتبع الرأي العام الوطني باهتمام احتجاجات ذوي الحقوق، وموقف المجلس الجماعي أي المجلس الذي يترأسه السي السنتيسي بسلا الرافض بالإجماع لمشروع التصميم، أولا هل يعقل أن ذوي الحقوق سينتظرون الوكالة حتى تتمكن من تسوية مساطرها وإيجاد التمويل لتأتي ربما بعد 2010 لتعوض ذوي الحقوق بأسعار 2005.

السيد الرئيس، هذا ظلم في حق هؤلاء.

ثانيا، هناك استثمارات صناعية بحكم المادة 4 من القانون الذي صودق عليه، أصبحت جامدة الآن، فهذه المادة، السيد الرئيس، تمنع كل عمليات التفويت أو الكراء أو التوسيع ماعدا مع الوكالة، وهذا أيضا مساس بحرية تصرف المواطنين في أملاكهم.

ثالثا، هناك وحدات صناعية استثمر أصحابها في معدات وآليات، منها ما هو قابل للنقل ومنها ما هو ثابت، ولا يمكن تحويله، تشغل عدد هام من اليد العاملة، كيف سيتمكن أصحاب هذه الوحدات من تحويل استثماراتهم، والحكومة لم توفر لهم مناطق صناعية بديلة، ولم يتم تحفيزهم بتعويض قبلي يمكنهم من البدء في إنجاز استثمارات جديدة، وبالتالي المحافظة على العمال ووتيرة الإنتاج؟

السيد الرئيس،

نطالب من السيد الوزير الأول الذي فوض لمدير الوكالة اختصاص نزع الملكية أن يتدخل لتقويم وتصحيح هذا الوضع الخطير الذي يهدد مستقبل المشروع ثم حماية حقوق المواطنين حتى يكون هناك نوع من التعامل الموضوعي والعادل مع هذا الملف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، طلب الإحاطة الثاني من طرف الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الحركي لأحيط المجلس الموقر علما ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة، تتعلق بآثار الفيضانات على القطاع الفلاحي بإقليم الناظور.

السيد الرئيس،

لقد سبق لجل الفرق أن تناولت مخلفات الفيضانات الأخيرة التي عرفتها عدة جهات من المملكة وما سببته من خسائر فادحة خاصة بشمال المملكة عموما وإقليم الناظور على الخصوص، إذ تسببت هذه الفيضانات في عدد من القتلى وتشريد عشرات من الأسر وانهيار عدد كبير من المنازل، وضياع المحاصيل الفلاحية ونفوق القطيع الحيواني للفلاحين البسطاء في قرى ومداشر المنطقة، ناهيك عن تدمير البنية التحتية.

وقد تظافرت مجهودات كل المتدخلين من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهنا لابد من الإشادة بمجهودات السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم الناظور والسلطات العمومية، وكذلك التضامن الإيجابي للمواطنين، كما تشكلت لجنة لدعم منكوبي فيضانات الناظور، إلا أن الأمر الذي أريد أن أؤكده في هذه الإحاطة هي الخسائر الفادحة التي عرفتها التجهيزات الهيدروفلاحية بالمنطقة السقوية لحوض ملوية والدوائر الصغرى والمتوسطة بسبب الفيضانات التي عرفها إقليم الناظور مؤخرا.

وباعتبارنا نمثل ساكنة الناظور بمجلسنا الموقر، لقد قمنا رفقة زملائنا بهذا المجلس بمعاينة الأضرار التي لحقت القناة الرئيسية على طول 1 كلم التابعة لحوض ملوية، وكذا تطمير القنوات الرئيسة والثانوية والمنشآت الفنية التابعة لها على طول 20 كلم، وكذا تطمير شبكة صرف المياه السطحية على طول 50 كلم، وكذلك تضرر المسالك على طول 50 إلى 60 كلم تقريبا، كما أن تطمير الوديان تسببت في خسائر جد مهمة للأراضي الفلاحية لتسع دواوير تقدر مساحتها بحوالي 1500 هكتار إلى 1600 هكتار.

ويمكن اعتبار هذه التوضيحات مجرد تقديرات أولية، حيث لازلنا ننتظر الإحصاءات النهائية للجن الإقليمية وتقدير حجم الخسائر بدقة، باعتبار أن بعض المناطق يصعب الوصول إليها بسبب كثرة الأوحال والسيول الجارفة التي تسببت في عزل هذه المناطق، تضرر منشأة الوقاية من الفيضانات لمحطة الضخ المسماة بمولاي علي ببركان، وكذلك غمر المياه لمحطة الضخ قطاع الآلة لسهل تريفة ببركان بارتفاع يقارب مترين من المياه.

وإذا كنا نحن على أبواب الموسم الفلاحي، فإننا نطالب الحكومة من أجل التدخل العاجل لإصلاح وتنقية التجهيزات الهيدروفلاحية لتسهيل انطلاقة الموسم الفلاحي الحالي، وتعويض الفلاحين عن الخسائر التي أصابتهم، ومساعدتهم على مواصلة ومزاولة مهنهم الفلاحية في ظروف عادية وتجاوز محنتهم، خصوصا إذا اعتبرنا أن المورد الأساسي لغالبية هذه المناطق يعتمد على الفلاحة بصفة عامة والفلاحة السقوية بصفة خاصة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، طلب الإحاطة الثالث من طرف الفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أحيط مجلس المستشارين علما بالضغوطات التي تتم من طرف عامل إقليم شفشاون على بعض المنتخبين المحليين، في استغلال واضح لا يتماشى مع المغرب الحديث، وذلك بغية التأثير على النتائج الانتخابية، وصنع خريطة انتخابية قبل الأوان.

فلقد لجأ السيد العامل إلى وضعه الاعتباري، واستغله بشكل لا يليق بدوره عندما ضغط غير ما مرة على نائب لرئيس المجلس الجماعي لجماعة زومي قصد توقيع بعض الرخص في خرق سافر لقانون التعمير، ولولا تهديد الرئيس لنائبه باللجوء إلى النيابة العامة لتم توقيع تلك الرخص.

الضغوطات الثانية هي تتعلق بإلزام مالية الجماعة بتوقيع اتفاقية لفائدة المكتب الوطني للكهرباء، والهدف من كل ذلك هو إضعاف الإمكانيات المالية للجماعة وكهربة بعض المناطق التي طالها التهميش أثناء إعداد الدراسات في ظل المجالس السابقة، ولا يتحمل المجلس الحالي أي وزر في إعداد تلك الدراسات.

فأي مصلحة، السيد الرئيس، للسيد العامل بأن يضغط على نائب الرئيس لتوقيع هذه الاتفاقية، في الوقت الذي كان حريا به أن يضغط على المكتب الوطني للكهرباء وليس أن يضغط على الجماعة أو على نائبها؟

إننا، السيد الرئيس، نناشد السيد العامل من هذا المنبر أن يكف عن هذه الضغوطات وهذه الخروقات، ونناشده أن يلتزم الحياد في مثل هذه الأمور التي لها آثار انتخابية، تخدم جهة معينة يعرفها، ونناشده أيضا أن يلتزم بالتعليمات الملكية السامية الداعية إلى المفهوم الجديد للسلطة وإلى حيادها الإيجابي وتخليقها للحياة العامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الإحاطة الرابعة لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

الزميلتان والزملاء المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة، ألا وهي الفيضانات الأخيرة التي عرفتها المملكة، وأخص الأقاليم الجنوبية الشرقية، وعلى رأسها إقليم الراشيدية.

قد يقول قائل: لقد تقدم الفريق الذي أنتمي إليه بإحاطة في الموضوع الأسبوع المنصرم، وقائل آخر يقول: هل من جديد في هذا الموضوع؟ فأجيب على جناح السرعة: نعم هناك الجديد.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الزملاء المستشارين،

الجديد هو أن المتضررون ينتظرون فتح الأوراش لإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي، الجديد في أمر الفيضانات هو أن تدخلات السلطات المحلية والجيش الملكي والدرك والوقاية المدنية، وإن كانت مكثفة، وكانت تتسم بالسرعة، لوحدها لا تكفي.

وبهذه المناسبة، نحيي هذه السلطات وقوات الجيش على ما قامت به تحية إكبار وإجلال، وتحية إكبار وإجلال لقائدها الأعلى.

الجديد في الأمر، السيد الرئيس، أيها السادة، أن الإسعافات الأولية الضرورية قد وصلت، وعملية الإنقاذ قد انتهت، ولكن ما بعد ذلك كيف نعيد الحياة إلى مجراها الطبيعي في الأقاليم المتضررة.

نحن نسجل للحكومة ولأعضائها الزيارات الميدانية التي قامت بها، وإن كانت تدخل في أداء الواجب، فهي دعم معنوي وتضامني مع المواطنين المنكوبين، ولكن هذا وحدة لا يكفي، السيد الرئيس، بالطبع لا يكفي.

أشير إلى أننا بالأمس كنا نحن أعضاء البرلمان المنتمين للمناطق المتضررة مع السيد الوزير الأول بحضور أعضاء الحكومة حول مائدة مستديرة، وتدارسنا جميع النقاط المتعلقة بهذا الموضوع، وهي سنة حميدة، لكن، السيد الرئيس، المواطن المتضرر والمنكوب لا يفهم جدوى هذه الاجتماعات وهذه المحاضرات، المهم لديه وتساؤله ينكب حول هل فتحت الأوراش لفك العزلة؟ هل فتحت الأوراش لبناء المنازل المنهارة؟ هل فتحت الأوراش لتنقية الحقول من الأوحال؟ هل عوضت قطعان الماشية التي ضاعت؟ وذلك بصفة ملموسة ومبلورة على أرض الواقع.

كل هذا لم يصل إلى المواطنين المتضررين، الذين هم تحت الصدمة، لهذا ندعو بل نطلب من الحكومة التعجيل والتسريع، والانكباب إلى صرف الاعتمادات المخصصة دون انتظار المساطر الإدارية التي قد تؤخر الإعانات والأوراش، على الحكومة التي بذلت مجهودات جبارة في التهييء إلى بلورة هذا العمل على أرض الواقع، وتكف عن هذه الانتظارية القاتلة التي سيذهب معها أمل المواطنين شيئا فشيئا إن طال الأمر وطال الوقت.

السيد الرئيس،

لقد أعطى جلالة الملك أوامره السامية للحكومة أن تنفذ البرنامج الاستعجالي حتى لا يبقى أحد من رعاياه شريدا أو منكوبا، ونحن في إقليم الرشيدية إن نعيش فرحة الأمطار، أمطار الخير، وارتقاب الزيارة الملكية الميمونة لإقليمنا، نريد أن تكون الفرحة عارمة بهذه الأحداث السعيدة، وننسى ونطوي آثار وسلبيات هذه الفيضانات بالأوراش الإصلاحية والتنموية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الفريق الاستقلالي له الإحاطة الخامسة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز العزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

لا شك أن أفراد القوات المسلحة الملكية يحضون بتقدير خاص لدى الشعب المغربي وبعطف مولوي سامي من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، نظرا للدور الهام الذي يقوم به أفرد قواتنا المسلحة الملكية، سواء في حماية التراب الوطني أو الإسهام في المجهود التنموي لبلادنا أو اليقظة الوطنية التي يساهمون بها أثناء تعرض بلادنا لبعض الكوارث الطبيعية، كما هو الحال في الفيضانات المهولة التي عرفتها بلادنا مؤخرا.

إن أسرة القوات المسلحة الملكية، السيد الرئيس، وسام فخر لنا جميعا، وتكريم أعضائها والاهتمام بأحوالهم أمانة وطنية كبرى، حرص صاحب الجلالة الملك نصره الله على إعطائها مكانة متميزة، ومن ضمن أفراد هذه الأسرة مجموعة من المتقاعدين العسكريين وقدماء المحاربين وأرامل شهداء الوحدة الترابية وساحة الشرف، الذين في الأسبوع الأخير نظموا وقفات احتجاجية للمطالبة بتطبيق القرار الملكي السامي رقم 160/5832 الصادر

بتاريخ 9 ماي 1997 الذي يعطي الحق الكامل لهذه الفئة من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية للأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية.

هذه الفئة، السيد الرئيس، نطالب بتطبيق مضمون القرار الملكي المشار إليه، وتسوية وضعيتها المالية بشكل شمولي، كما نطالب من الحكومة النظر في هذا الملف باستعجال لتقليص الفوارق الطبقية، والأخذ بعين الاعتبار هزالة المعاشات التي تصل في الحد الأدنى منها إلى 170 درهم.

السيد الرئيس،

ناقشتني أرملة، وقالت لي أن زوجي استشهد في الصحراء دفاعا على وطنه، وأنا راني تنقبط 270 درهم، وفي الاقتطاع ديال التغطية الصحية راهم نقصو لي 70 درهم وخلاو لي 200 درهم، وأنا عندي 3 ديال الأيتام.

لهذا، تنطالبو ويطالب هؤلاء الجنود والأرامل واجب التنقلات للمتقاعدين المرابطين سابقا في أقاليمنا الصحراوية، والتي توقفت منذ سنة 1984.

إننا، السيد الرئيس، ومن باب الحرص على تكريم كل أفراد قواتنا المسلحة الملكية، ضامنة حماية ترابنا الوطني، وبكل أفرادها بدون استثناء، ندعو إلى دعوة لجنة معينة للانعقاد لدراسة القضايا المرتبطة بهذا الموضوع ومواضيع أخرى تهم أسرة قواتنا المسلحة الملكية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الإحاطة السادسة والأخيرة لفريق التجمع والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد بوداس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين،

طبقا للفصل 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، بقضية طارئة تتعلق بظروف وملابسات اللقاء الذي جمع السيد الوزير الأول بالسادة البرلمانيين، نواب ومستشارين، ممثلي الجهات المنكوبة على إثر الفيضانات والأمطار الطوفانية التي خلفت خسائر بشرية ومادية جسيمة ببعض مناطق المملكة.

هذا اللقاء الذي حدد له كنقطة أساسية في جدول الأعمال الدراسة والتشاور بخصوص البرامج والإجراءات التي ستتخذها الحكومة لمعالجة تداعيات ومخلفات هذه الفيضانات، والموضوع يتطلب حضور المعنيين عبر ممثليهم.

لكن، مع السف الشديد فوجئنا باستدعاء بعض البرلمانيين لهذا الاجتماع دون آخرين، وهو ما يعني إقصاء وتهميش الأقطاب لفائدة البعض الآخر، فنحن في فريق التجمع والمعاصرة لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نقبل بمثل هذه الانتقائية في التعامل مع قضايا تهم الشعب المغربي قاطبة، ونعبر عن تسائلنا عن المعايير التي تم اعتمادها في هذا الإطار: هل هي معايير موضوعية أم أن هناك حسابات سياسوية، بحيث لاحظنا في هاد الخصوص، وعلى سبيل المثال لا الحصر في إقليم تاونات تم استدعاء برلماني وحيد كممثل لحزب معين، بينما حزب آخر يتوفر على سبعة برلمانيين لم يتم استدعاء أي واحد منهم، ونفس الشيء بدرجة متفاوتة بإقليم تازة.

لذلك، فنحن نعبر عن استنكارنا لهذا السلوك وهذا التعامل بخصوص كارثة وطنية تهم جميع المغاربة، وتستدعي التنسيق والتكاثف وتوحيد الجهود من أجل مواجهة مخلفاتها.

ومن جهة أخرى، فخلال هذا الاجتماع، حسب علمنا، الذي انعقد يوم أمس، لم يتم التشاور ولم يتم الأخذ بآراء البرلمانيين الذين حضروا، وإنما اكتفت الحكومة بعرض برنامجها الذي لا يقبل الجدل، والذي سيطبق كما أتت به دون أي تعديل أو أخذ بعين الاعتبار للاقتراحات التي تم تقديمها من طرف البرلمانيين، وهو ما يعني أن هذا الاجتماع كان غير ذي جدوى وبدون فائدة ترجى منه، مادامت الحكومة قد أقرت بشكل نهائي كافة البرامج والمشاريع المزمع تطبيقها.

وفي الأخير، لا يسعنا في فريق التجمع والمعاصرة إلا أن نعبر عن استغرابنا واستنكارنا لمنطق الإقصاء والتهميش الذي سلكته الحكومة، والذي لا يمت بصلة للديمقراطية والتشاور والمشاركة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا، سبعة منها آنية موجهة لكل من قطاعي الفلاحة والصيد البحري والتربية الوطنية، 12 سؤالا عادية موزعة على قطاعي الفلاحة والتربية الوطنية أيضا.

نستهل هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية، وعددها 10 أسئلة، 8 منها تتناول موضوع النهوض بقطاع التعليم، ونظرا لوحدة الموضوع نستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول قطاع التعليم العمومي، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، عياد الطيبي، عبد المجيد الحنكاري، لحسن أمزوغ، إدريس الحسني، البكاي بورجل، الحسن قيشوحي، بوسلهام بيتة، حسن أوتغلياست، عبد الرحيم الشرقاوي، شعيب حميدوش، لحسن بوعود، حسن أبو العز، عبد اللطيف اسطمبولي، محمد الدواحي، سعيد التدلاوي، عبد الحميد السعداوي، سيدي صلوح الجماني، وعلي آيت المودن.

يتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد إدريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي،

إن فريقي يضع تساؤلاته بخصوص القطاع الأساسي لتكوين أجيالنا حول النقط المحددة التالية:

أولا، التعليم الأولي: يعتبر التعليم الأولي أساس ضمان تكافؤ الفرص بين الأطفال، ونتحدث في أدبياتنا يوميا عليه بإسهاب كبير، ولكن ما نزال بعيدين جدا من الاقتراب إلى ما هو مطلوب منا جميعا، برلمانا وحكومة ومجتمعا. وإن الفريق الحركي مستعد كل الاستعداد للمساهمة في الدفع بالتعليم الأولي ليحتل المكانة التي تمكنه من تحقيق تكافؤ الفرص المذكور.

وبهذه المناسبة، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الآنية والمستقبلية التي ستعتمدونها كحكومة.

أما بخصوص التعليم الابتدائي، فإن إشكالية الاكتظاظ والهدر المدرسي وعدم توفر الأساتذة إلى حد الآن في بعض المدارس، والحالة المزرية للحجرات، وغياب التدفئة بالمناطق الباردة، وتواجد مستويات مختلفة بنفس القسم، وقلة الداخليات، وغياب النقل بالعالم القروي، يؤديان إلى الانقطاع عن التمدرس، خصوصا فيما يتعلق بالبنات، كما نعرف ذلك، وكما شاهده المغاربة جميعا على شاشة التلفزة بمناسبة عرض برنامج التعليم بالوسط القروي.

ومن هذا المنطلق، نريد أن نطلع على أهم الخطوات التي ستقدمون عليها لتجاوز هذا الوضع المزري.

فيما يتعلق بالتعليم الجامعي: إن عدم تمكين مجموعة من الأقاليم من إحداث كلية خاصة بهم، رغم تكاثر الطلبة الحاصلين على البكالوريا، وبعد المسافات بين المناطق التي ينحدرون منها والجامعات التي يتوجهون إليها، يضع أعباء كبيرة على هؤلاء الطلبة وأوليائهم من جهة، وعلى الدولة من جهة أخرى بسبب قلة الأمن كلما ازداد عدد الطلبة، بالإضافة إلى عدم الانسجام في القرارات ما بين سياسة الوزارة وقرارات رؤساء الجامعات، ونسوق كمثال لذلك قرار الوزارة بإحداث كلية بعمالة تاونات، وامتناع رئيس الجامعة عن تحقيق هذا المطلب.

فيما يتعلق بالموارد البشرية:

إن وزارة التربية والتعليم التي تسير حوالي 350 ألف موظف وموظفة، يئن رجالها ونساؤها بحسب التعيينات التي يحصلون عليها في مناطق بعيدة عن أهلهم وأسرهم، مما يساهم في تشريد أطفالهم، وإلحاق الضرر بهم ماديا ونفسيا.

إننا نسائلكم، السيد الوزير، لماذا لا تنكب مصالحكم المختصة على تفعيل الجهوية في التعيينات رفقا بكل هؤلاء وبكم أيضا؟

الحركة الانتقالية بالنسبة لمسؤولي الوزارة:

السيد الوزير، إن عددا من رؤساء الجامعات والعمداء انتهت مدة انتدابهم التي هي أربع سنوات، ومع ذلك ما يزالون يزاولون مهام الرئاسة والعمادة دونما يكون لهم استقرار فكري، يمكنهم من الإقدام على انطلاق المشاريع الكبرى. إن هذا الوضع في حد ذات غير قانوني ومخالف لما نريده.

فيما يتعلق بالأكاديميات:

أما بخصوص الأكاديميات، فإن الإشاعات تتكاثر هنا وهناك حول الحركية الانتقالية لهؤلاء المسؤولين، مما يؤثر سلبا على السير العادي لهذه المؤسسات المهمة، ويحدث كل هذا أثر سلبي على اتخاذ القرارات التي ننتظرها من هؤلاء جميعا.

فبناء على ما ذكر، نريد أن نعرف من السيد الوزير ما هي الإجراءات التي سيتخذها بكل هذه النقط؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الثاني الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول الشراكة مع الجماعات المحلية لضمان تعميم التعليم ومحاربة الهدر المدرسي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، الحسن أكوجكال، محمد الزعيم، محمد صالح قميزة، أحمد الرحموني، العربي خربوش، سيدي محمد أخطور، حسان الغزوي، أحمد الشوفاني، محمد الرحموني، جناح عبد العزيز، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد الحسين أكوجال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تطرح على بلادنا إلحاح مسألة تعميم التعليم الإجباري، وإذا كانت الدولة قد قامت بمجهود كبير في تعميم التعليم الابتدائي فإن إتمام التلاميذ لكل مراحل التعليم الإجباري مازالت تعترض العديد من العوائق، خاصة بالعالم القروي، وبشكل أخص بالنسبة للفتيات، ذلك أن ضعف عدد الإعداديات في العالم القروي وأماكن تواجدها البعيدة أحيانا عن سكن أولياء التلاميذ يدفع بأعداد كبيرة من التلاميذ إلى مغادرة الدراسة، وارتفاع نسبة الهدر المدرسي.

ومعالجة هذه المشكلة يتطلب استعمال كل الإمكانيات المتوفرة لتقريب المدرسة من التلاميذ، وللجماعات المحلية دور كبير في هذا الإطار اعتبارا

لقربها من السكان أولا ونظرا لمعرفتها الدقيقة بالحاجيات، مما يفرض تعاونا مثمرا بين وزارة التربية الوطنية والجماعات المحلية على شكل شراكة في عدة مجالات:

أولا، المساهمة في توفير بنايات مدرسية، خاصة في المناطق النائية مع توفير سكن للمدرسين؛

ثانيا، المساهمة في توفير داخليات ودور الطلاب بمؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي؛

ثالثا، معالجة النقل المدرسي بتوفير وسائل نقل التلاميذ، سواء بالمدارس الابتدائية أو بمؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي.

ولتحقيق ذلك، لابد من جعل قضية التعليم ومحاربة الهدر المدرسي في قلب اهتمامات الجماعات المحلية واهتمامات الدولة التي عليها تحويل اعتمادات خاصة للجماعات للتمكن من الاهتمام بالبنايات المدرسية.

السيد الوزير، هل لديكم مشروع متكامل للتعاون مع الجماعات المحلية، سواء من حيث الإنشاء أو من حيث الصيانة أو من حيث التجهيز، خاصة فيما يتعلق بالكهرباء والماء وتجهيزات النظافة؟

نسائل معاليكم عن برنامج المجالات التي أشرنا إليها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد المستشار لكم نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

تقدمنا بسؤال آني يتعلق بقطاع التعليم، ولم يتم الجواب عنه لحد الآن، لم تتم برمجته رغم أهمية هذا السؤال لأنه يتعلق بالدخول المدرسي والخصاص الذي يعرفه العالم القروي ولم نتوصل لحد الآن بجواب عن برمجة هذا السؤال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، نسجل هذه الملاحظة.

السؤال الآني الثالث الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول إصلاح المنظومة التربوية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحق التازي، محمد السوسي الموساوي، خديجة الزومي، فوزي بنعلال، محمد الأنصاري، أحمد القادري، عبد اللطيف أبدوح، عبد الغني مكاوي، عبد الكبير برقية، بنعيسى بنزروال، العربي المحرشي، العربي سديد، بلعيد بنشمسي، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة الأسئلة التي سبقتني هي تتويج لهذا السؤال، بل هي تصدير كذلك له، لأن الآن نتحدث عما يسمى بإصلاح أو البرنامج الاستعجالي لإصلاح التعليم، وهذا يولد لدينا تخوفات كثيرة لأننا تعودنا أن البرامج الإصلاحية تبقى محكومة بالدوران في حلقة مفرغة، وهي إصلاح الإصلاح، وتغيير التغيير، وهذا شيء أشار إليه صاحب الجلالة في افتتاح المناظرة الوطنية للرياضة، وأبى إلا أن يدعونا للابتعاد عن هذا التكرار.

وبما أن قطاع التعليم قطاع حيوي، يتحكم في ترتيب المغرب في اللوائح الدولية التنموية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، بات مشروعا لدينا أن نطرح مجموعة من التساؤلات، تأتي كالتالي:

- متى بدأ هذا البرنامج؟
- ما هي جدولته الزمنية؟
- متى سينتهي؟
- وهل هناك لجن للمتابعة والتقييم المرحلي الفوري؟
- وهل سيعطى للعالم القروي الحصة التي يستوجبها الوضع المتردي بهذا المجال؟

وما هي الحوافز التي توفر لرجال التعليم لينخرطوا في هذا الإصلاح، لأنه لا يمكن أن نؤمن بأي شكل من الأشكال أن هناك إصلاح مع تغييب المعنيين المباشرين؟ أو ماذا وفرت الوزارة في الحركة الانتقالية داخل هذا المخطط الاستعجالي، لاسيما النساء المتزوجات، علما أن سياسة الحكومة مبنية على النوع؟

وما هو دور الجماعات المحلية في هذا البرنامج، إذا سلمنا انه شريك أساسي في التنمية الاجتماعية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الآني الرابع الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول دور الجماعات المحلية في المخطط الاستعجالي للتربية الوطنية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الرضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي لغرارية، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حماد، محمد اجبيل، عبد المجيد أبوشان، علي أسكاتي، أحمد النماوي، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

انطلاق الموسم المدرسي الحالي يشكل البداية الفعلية لإنجاز البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين، ومن بين الفاعلين الأساسيين في هذا البرنامج هناك الجماعات المحلية، التي يجب أن تنخرط بقوة لإنجاح البرنامج، خصوصا فيما يتعلق للتصدي لأسباب الهدر بالعالم القروي.

السؤال، السيد الوزير، هل تتوفر الوزارة على تصور واضح لإشراك الجماعات المحلية في هذا المخطط ؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الخامس الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول دور الجماعات المحلية ووزارة التربية الوطنية في تفعيل الشراكة للنهوض بقطاع التعليم ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، العربي الهرامي، محمد اطريبش، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، عبد القادر البريكي، محمد البطاح، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، محمد أبو الخدادي، خيري بلخير، عبد الحميد البوجادي، أحمد السنيتي، الحسين أشنكلي، الحبيب لعلج، محمد طلحة، عابد شكيل، محمد المنصوري، الحو المربوح، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد أحمد الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن العمل على تشخيص الوضعية الحالية لمشكل التعليم ببلادنا ووضع خطة استعجالية في هذا المجال، يجعلنا نتفاءل خيرا لأننا نبحث بجدية على وضع أصابعنا على مكمن الداء، إلا أن هذا التشخيص يجب أن تشارك فيه جميع الفعاليات الوطنية، ومن هنا نتساءل عن دور الجماعات المحلية في هذا المخطط الاستعجالي ومصير الاتفاقيات والشراكات التي أبرمت في هذا الباب، وخصوصا أن هناك العديد من الجماعات القروية لا تتوفر على الإمكانات المادية لتفعيل هذه الشراكات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول كيفية تدارك الخصاص المهول للأطر التعليمية، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، إدريس العلوي، المهدي زركو، عبد السلام الودي، حسن زهير، سعيد كمال، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

رغم المجهودات المبذولة للارتقاء بالعملية التعليمية إلا هناك العديد من الصعوبات التي تعترض سير هذه العمليات، فبالإضافة إلى البنيات الأساسية الضعيفة والقليلة، هناك إشكالية كبيرة تتمثل بالأساس في الخصاص الذي يعرفه قطاع التربية الوطنية بشكل عام في الموارد البشرية، خصوصا الأطر التعليمية من مختلف المستويات، والتي من شأنها أن تساعد على إنجاح هذا البرنامج الوطني الطموح الذي يعد فيه العنصر البشري النواة الصلبة، حيث تبين أن العديد من مناطق المملكة تعرف تناقضات متباينة، فمنها من يعرف خصاصا فادحا، ومنها من يعرف فائضا، الشيء الذي يستدعي تداركا عاجلا.

السيد الوزير، ما هي الطريقة التي ستعتمدونها لمعالجة هذا الخصاص في الأطر التعليمية التي يعرفها القطاع؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السابع دائما الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول وضعية أساتذة التعليم بالقرى والبوادي، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، محمد اطريبش، أحمد الكور، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، عبد القادر البريكي، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، الميلودي عفوت، ملود ناصر، العربي الهرامي، محمد أبو الخدادي، محمد البطاح، مولاي إدريس الحسني العلوي، عابد شكيل، عبد الله عباد، عبد الحميد بوجادي، أحمد السنيتي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد الميلودي عفوت:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد تم ولوج الموسم التربوي 2007-2008 تحت شعار المدرسة والأسرة معا لترسيخ السلوك المدني، إذا كان هذا الشعار يحمل بين طياته أكثر من معنى نظرا لارتباطه بالسلوك، وهذا نتاج العنصر البشري والمدني الذي يعتبر عن المحيط والفضاء الذي يعيش فيه هذا العنصر، والذي يجب أن يستم بالمواصفات المدنية والحضرية الحقة.

ومن هذا المنطلق، نسألكم، السيد الوزير، عن الأوضاع التي يعيشها أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي ببعض القرى والمدن النائية، وخصوصا

في هذا الفصل البارد الذي يعانيه هؤلاء الأطر من أجل أداء رسالتهم النبيلة، والتي تتمثل في تدريس وإنارة عقول الناشئة وجعلهم في تصور الشعار بأن يتوفروا على سلوك مدني يمكنهم من التحصيل في ظروف إنسانية.

هل تم وضع مخطط حكومي يمكن من توفير ظروف العيش الكريم لهؤلاء الأطر من سكن لائق ووسائل نقل وتجهيزات أساسية التدفئة بأثمنة معقولة أم أن الشعار لا يعد أن يكون حبرا على ورق؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن موجه دائما إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول البرنامج الاستعجالي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، مولاي الحسن الطالب، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، عبد الرحمان أشن، محمد علمي، علي سالم الشكاف، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد الهبطي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، في السنة الفارطة وفي نقاش جرى معكم في اللجنة البرلمانية المختصة، عندما كنا بصدد مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية، أشرتم إلى أن الوزارة بصدد إعداد برنامج استعجالي لإعطاء نفس للإصلاح، والتزمتم، السيد الوزير، بأنه عندما تكتمل عناصر هذا البرنامج ستأتون إلى البرلمان وستعرضونه على ممثلي الأمة للاستماع إلى وجهات نظرهم وإلى اقتراحاتهم.

للأسف، هذا الأمر لم يحصل، وربما شرعتم في تطبيق الإجراءات الأولية لهذا البرنامج دون أن يكون البرلمانيون شركاء في هذا النقاش، وهنا لابد أن نفتح قوسا عريضا بخصوص التعامل الحكومي مع مؤسسة البرلمان في قضية مصيرية كقضية التربية والتكوين، هي القضية الثانية بعد قضية وحدتنا الترابية باعتبار أن النقاش السياسي يجب أن يكون أولا في البرلمان، ويجب أن يطلع ممثلو الأمة على عناصر هذا البرنامج لأنه في نهاية المطاف هم الذين سيصوتون على لا الإجراءات التي يحملها هذا البرنامج ولا الجانب المادي.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، هل أنتم ملتزمون بإشراك المؤسسة البرلمانية في هذا النقاش؟ وكيف؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد اخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أود في البداية أن أشكر كل الفرق التي ساهمت في إثراء هذا النقاش حول أوضاع المدرسة المغربية من خلال طبعا طرح أسئلة عندها قواسم مشتركة ولو أنها تتطرق بشكل طبيعي وعادي لواحد العدد ديال الجوانب، يمكن يكون صعيب باش نتطرقو لها كلها بكثير من التفصيل.

بشكل عام، التساؤلات تتمحور حول المقاربات الممكنة للنهوض بأوضاع منظومة التربية والتكوين، غادي نحاول، اعتبار لضيق المجال اللي ما يمكنش يسمح طبعا باش نتطرق لكل القضايا بالتفصيل، إلى تسليط بعض الضوء حول مجمل المقاربات المقترحة من قبل الوزارة في هذا الشأن، ولكن غادي نقتصر بالضبط على أربعة أبعاد، أعتقد بأنها تشكل قواسم مشتركة لمجمل التساؤلات، أولها المخطط الاستعجالي من خلال استحضار أهم مقومات هذا المخطط.

ثاني هذه المحاور: المدرسة والتعليم في العالم القروي من خلال المقاربات المقترحة للنهوض بأوضاع المدرسة في هذه المناطق، وطبعا مسألة الجماعات المحلية كرهان أساسي لإرساء شراكة تعاقدية متطورة بهدف استرجاع المدرسة والمؤسسة التربوية لمكانتها ضمن النسيج الاجتماعي الذي تنتمي إليه، وأخيرا إشكالية الموارد البشرية.

غادي نبدا بالبرنامج الاستعجالي للتذكير فقط بالسياق العام اللي جاء فيه هذا البرنامج، كما يعرف السيدات والسادة المستشارين بأن المنطلق كان تكليف ملكي، الذي تم تحديد من خلاله المجال والمنهجية ديال هاذ البرنامج، كيف كتذكروا من خلال الخطاب الملكي في افتتاح الولاية التشريعية، طبعا البرنامج كمنطلق تم اعتماده كأحد المحاور الأساسية للبرنامج الحكومي، وطبعا تم بسط البعض من الخطوط العريضة ديالو في إطار التصريح الحكومي في السنة الماضية، وكذلك الكل يتذكر بأن التحضير لهذا البرنامج تم بدعم من صندوق الحسن الثاني للتنمية طبعا فقط لاعتبارات مرتبطة بالاختصار في الزمن فيما يخص المساطر الإدارية المعتمدة عادة من أجل إنجاز دراسات من هذا الحجم.

المنطلقات للبرنامج الاستعجالي والأفق ديالو الاستراتيجي كيفما تم التذكير بذلك مرات عديدة، المنطلقات والأفق الاستراتيجي هي مقتضيات ميثاق التربية والتكوين، وهذه المسألة أساسية فقط لاستحضار البعض من الجدل الذي واكب النقاش حول هذا البرنامج في السنة الماضية كيف ما كتذكروا وهو أن الهدف من هذا البرنامج ليس هو مراجعة الاختيارات الإستراتيجية التي تؤسس للمدرسة المغربية اليوم على اعتبار، وهذا هو

الاعتقاد السائد لدى الجميع لأن هذا الأفق الاستراتيجي والاختيارات الأساسية للمدرسة المغربية تحديدها بشكل توافقي ضمن مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي حدد كذلك أفق زمني اللي هو عشرية الإصلاح من اجل التفعيل، فبالتالي الأفق الإستراتيجي كيبقى دائما عندو نفس الراهنية، وهو المرجعية ديال الميثاق.

المسألة الثانية، وهو أن الأولويات ديال هاذ البرنامج الاستعجالي تم تحديدها من خلال التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم، الصادر في بداية هذه السنة وغادي نذكر بها كيف كيعرفوا السيدات والسادة المستشارين أن هذا التقرير حدد بأن لاستكمال أوراش الإصلاح الآن هناك أربعة أولويات أساسية، أولها التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية متم سن الخامسة عشر، وثاني هذه الأولويات هو حفز روح المبادرة والتميز في الثانوي التأهيلي وفي مستوى الجامعة والفضاء الثالث هو مواجهة الإشكاليات الأفقية للمنظومة التربوية، وأساسا منها الإشكاليات المرتبطة بالحكامة، بالموارد البشرية وبالتحكيم في اللغات، ورابع هذه المحاور كأولوية حددها المجلس هي توفير شروط نجاح الإصلاح من خلال ترشيد الموارد وتوفير الموارد الإضافية وتكثيف التعبئة والتواصل حول المدرسة.

هنا بغيت أن أفتح قوسا فيما يرتبط بالإشراك ديال المؤسسة البرلمانية في هذا النقاش، يتذكر الجميع أن فعلا كنت قطعت وعد أمام السيدات والسادة المستشارين وكذلك نواب الأمة في الغرفة الأولى باش ملي توضح المعالم الأولى ديال هذا البرنامج غادي يتم التداول ديالها من خلال الآلية المتوفرة الآن اللي هي اللجنة القطاعية.

هاذ الشي تم بالنسبة للغرفة الأولى، كيف ما كتعرفوا نظمنا قبل نهاية الولاية التشريعية ديال السنة الماضية، الدورة التشريعية ديال الربيع، نظمنا سلسلة من اللقاءات مع السيدات والسادة النواب في الغرفة الأولى من خلال لجنة القطاعات الاجتماعية، دامت أربع جلسات لمدة ديال أكثر من 22 ساعة للنقاش حول هذا البرنامج، وفي نفس الفترة كان تم الاتصال بالسيد رئيس لجنة شؤون القطاعات الاجتماعية بالنسبة لمجلس المستشارين، تعذر في هاذيك الفترة لاعتبارات مرتبطة بالعطلة ديال السيدات والسادة المستشارين تنظيم هاذ اللقاءات بنفس الكثافة مع لجنة مجلسكم الموقر، واقترحت أن هاذ اللقاءات تتم في الفترة اللي تكونوا مستعدين لها، ولازال هذا العرض مفتوح إلى الآن على اعتبار، وهذا هو المدخل اللي بغيت أن أؤكد عليه من الآن أن تفعيل مقتضيات البرنامج الاستعجالي ستنطلق مع نهاية سنة 2009، وبالتالي لازال هناك أمامنا متوفر من الوقت ومجال من أجل المناقشة إذا كانت هناك هذه الإدارة مازالت قائمة في هاذ السياق.

الغاية الأساسية اللي كانت وراء وضع هذا البرنامج بشكل عام هو العمل على تحقيق الأهداف التي حددها ميثاق التربية الوطنية والتكوين من خلال اعتماد مقاربة، تتوخى ترجمة طموحاتنا الجماعية للارتقاء بالمدرسة المغربية إلى إرادة وانخراط فعليين بما يعنيه ذلك من تعبئة ومن رصد للموارد الضرورية لإنجاز كافة التدخلات المبرمجة ضمن هذا المخطط.

هذه المسألة أساسية لأن المنطلق ديال التشخيص اللي انطلق منه المخطط، وهو أن فعلا راهنية الاختيارات اللي حددها الميثاق لازالت قائمة، لكن تفعيل هذه الاختيارات على أرض الواقع كان فعلا ينقصه من جهة أساسية موارد كان ضروري رصدها من أجل تفعيل كل ما تم تحديده داخل الميثاق ومن جهة ثانية كذلك وغادي نرجع لها كذلك في المحور اللي كيهم الجماعات المحلية الانخراط الفعلي لكافة الشركاء من أجل أن يصبح هذا المشروع الجماعي هو فعلا مشروع ديال كل واحد وديال كل متدخل.

التدخلات التي يقترحها البرنامج تنتظم وفق أربع مجالات سبق ذكرها و23 مشروع تتوخى أساسا، وبشكل وجيز جدا، أولا العمل من أجل توفير شروط تعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2015، والسيد المستشار ذكر ماذا يعني أهمية التعليم الأولي بالنسبة لنجاح المسار التربوي بالنسبة لكل تلميذ، احنا كنعرفو الآن بأن ملي كيكون أيها طفل استفاد من هذه المرحلة من التمدرس فحظوظ النجاح ديالو فيما يرتبط بالمسار التعليمي هي طبعا كتكون حظوظ أوفر بكثير بالنسبة للتلاميذ اللي مكتكونش أتيحت لهم الفرصة باش يستفيدوا من هذا التعليم.

مغاديش ندخل في التفاصيل، بشكل عام الآن حوالي نصف التلاميذ الذين يلجون المدرسة في المراحل ديال التعليم الابتدائي لم تتح لهم الفرصة ديال التوفر على تعليم في هاذ المرحلة الأولية، هاذ الشي مغاديش ندخل في نقاش الاختيارات اللي جاء بها الميثاق، من ضمنها أن الميثاق حدد كأفق تعميم التعليم الأولي بدون ما يكون هذا التعليم إجباري على اعتبار أن المبادرة فيه هي أساسا مبادرة ديال القطاع الخاص.

ما تم تحديده ضمن مقتضيات المخطط الاستعجالي، وهو الدفع بهذه العجلة ديال التعميم في أفق 2015 من خلال واحد الحملة ديال التدابير، من ضمنها طبعا فتح أقسام للتعليم الأولي في المنظومة ديال التعليم العمومي، وأساس منها في الفضاءات القروية وفي الفضاءات اللي فيها واحد النوع من الهشاشة بالنسبة للفضاءات المدرسية الحضرية، ولكن كذلك تحديد عرض مدقق، عندو مقومات خاصة اللي هي مقومات تعليم أولي مغربي باش تحدد هذه المقومات باش نعرفو أشنو هو بالضبط المضمون ديال التكوين في هذا المستوى، وطبعا تكثيف المراقبة وواحد العدد ديال الاعتمادات والتدابير مغاديش ندخل في التفاصيل ديالها.

أحد الأهداف الأساسية الثانية بالنسبة للبرنامج الاستعجالي هو تحقيق نسبة التمدرس على مستوى كل جماعة في حد أدناه 95% بالنسبة للأطفال البالغين من العمر ما بين 6 و 11 سنة، الكل كيعرف أن هذه النسبة الآن تتجاوز هذا السقف ديال 95 % في واحد العدد كبير من الفضاءات الحضرية لأن مثلا بالنسبة لمدن كالرباط والدار البيضاء ومراكش وما إلى ذلك، احنا وصلنا إلى حدود 100% من مدة طويلة، لكن لازالت

هناك كثير من الجماعات القروية التي لازالت تراوح نسبة التمدرس فيها ما بين 88 و90 %، إذن المخطط الاستعجالي حدد قياس نسبة التمدرس على مستوى كل جماعة في أفق سنة 2012 في 95%.

هدف ثالث آخر وهو إعادة تأهيل كافة البنيات والتجهيزات القائمة، طبعا السيدات والسادة المستشارين ما نحتاجش باش نذكر ما هي أوضاع البنيات ديال المدرسة المغربية الآن، وطبعا مغاديش يمكن لنا نتكلمو بشكل جدي على عرض مدرسي، تتوفر فيه شروط النجاعة وشروط حد أدنى من الجودة، إلى كانت طبعا البناءات والتجهيزات في الحالة التي هي عليها الآن في مجمل المدارس المغربية، وبالطبع حدد وغادي نعاود نرجع لو كذلك من بعد بواحد النواع من التفصيل للبرنامج الاستعجالي في أفق السنتين المقبلتين، يعني 2009 و2010 من أجل إعادة هيكلة كل البنايات على مستوى 23 ألف مؤسسة التي تتوفر عليها المنظومة.

هناك طبعا ولمواكبة الطلب وللجواب على النقص الحاصل الآن فيما يرتبط بالعرض التربوي، هناك كذلك تسطير هدف إنشاء 2500 حجرة إضافية في الابتدائي و750 إعدادية و320 ثانوية تأهيلية، وغادي نتكلم من بعد فيما يرتبط بالعالم القروي، ما هي الحصة التي ستخصص للعالم القروي.

هدف آخر: خلق ما يزيد عن 600 داخلية بالثانويات الإعدادية الجديدة ومضاعفة بالنسبة ديال 8 مرات أعداد المستفيدين من الإطعام المدرسي بالإعداديات القروية، وكذا توفير 650 حافلة من أجل تكثيف عمليات النقل المدرسي بالإعداديات القروية.

أحد الأهداف الأخرى، وهو تخصيص دعم مباشر، غادي نتكلم عليه كذلك بواحد النوع من التفصيل لمساعدة العائلات المعوزة على مواجهة تكاليف التمدرس، وفي هاذ الإطار هذا خصصنا ضمن الميزانية ديال هاذ السنة غلاف احتياطي في حدود 45 مليار لهاذ العملية بالذات ديال المساعدة المباشرة للعائلات من أجل ضمان تمدرس التلاميذ.

هدف آخر: إرساء شبكة من الثانويات المرجعية، هذا طبعا استحضارا لفترة كيعرفها وكيتذكرها، اللي كانت فيه داخل المنظومة التربوية جملة من المؤسسات اللي عندها واحد النوع من التميز على مستوى الجودة وعلى مستوى التأطير وعلى مستوى مناهج العمل، فكون أن المنظومة استمرت في نسق آخر خلال العشرين سنة الماضية، جعل أن المستويات الآن ديال المؤسسات الثانوية هي طبعا في نفس المستويات مع فوارق بسيطة جدا، في حين أن المنظومة من أجل تحسين جودة العطاء ديالها ومن أجل تحسين جودة الأداء التربوي من المفروض أن تتوفر على بعض المؤسسات المرجعية، هنا كاين كذلك بعض التفاصيل حول هذا الموضوع في إطار البرنامج الاستعجالي.

طبعا هناك كذلك من ضن الأهداف الأساسية للبرنامج، مراجعة نظام التكوين الأساسي للأساتذة في مختلف الأسلاك من خلال اعتماد منهجية جديدة اللي هي إدماج التكوينات، ليس ضمن مؤسسات خاصة بوزارة التربية الوطنية، لكن ضمن مسالك ستحدث، وستكون معتمدة لدى الجامعات كما هو الحال في كل المنظومات التعليمية الحديثة، كيف ما كيعرفوا السيدات والسادة المستشارين أن الأساتذة الآن في العالم كلو تكوينهم الأساسي يتم في الجامعة وتكوينهم التكميلي والتطبيقي يتم ضمن مؤسسات خاصة، وهذه المسألة كذلك مرتبطة في جزء منها بالجواب الضروري حول قضية الخصاص الهيكلي في المدرسين اللي كيجعل أننا الآن مثلا إلى ابغينا نكونو المدرسين اللي نحتاجهم خصنا نتناقشو حول واحد المجموعة ديال مناصب مالية، وكندخلو هاذيك الأعداد ديال المناصب المالية في المؤسسات ديال التكوين، ملي كتجي سنتين وكيكمل التكوين ديالهم، كيكون الخصاص أوسع، في حين أن ما هو متوفر من الإطارات هو فقط هذاك الشي اللي استطعنا باش نكونوه، فنحن مضطرين الآن باش نشتغلو حول توسيع رقعة الكفاءات التربوية باعتماد مسالك ومناهج جديدة أي باعتماد مسالك مفتوحة ضمن المسالك الجامعية.

طبعا هذا كذلك تأهيل الكفاءات ديال المدرسين مرتبط بتكثيف برامج التكوين المستمر، الأفق الذي حدده البرنامج الاستعجالي في هذا الإطار وهو توفير ما يفوق من مليون و500 ألف يوم في السنة للتكوين المستمر، وهاذ السنة رصدنا لتفعيل هذا المخطط المديري حول التكوين المستمر اعتمادات تفوق 40 مليار، تشكل ما يناهز 20 مرة ما كان يتم اعتماده في السنوات السابقة من أجل تعزيز وتقوية الكفاءات للمتدخلين في جل المستويات.

هناك طبعا على مستوى مضامين التكوين لن تكون هناك مراجعة جذرية للمناهج التعليمية، لكن سيتم التركيز على مستوى الابتدائي في أفق أن تركز البرامج والمناهج التربوية على التعلمات الأساسية، على اعتبار أن طبعا كلكم أولياء وآباء التلاميذ، كتعرفوا بأن العبء ديال التعلمات على المستوى الابتدائي الآن صار عائقا في حد ذاته دون تمكن التلاميذ من التركيز على التعلمات الأساس اللي هي القراءة والكتابة والمنطق الرياضي وطبعا مقومات ذات المشتركة.

الأفق الزمني الذي تم تحديده لأجرأة هذه التدخلات كيعرفوا الجميع هو أربع سنوات، ستنطلق مع بداية يناير 2009 وستنتهي مع متم سنة 2012، لهذا الارتباطات كتعرفوها كلكم، أولها ارتباطات الموارد، وغادي نتكلم عليها من بعد، على اعتبار أن التقديرات التي تم إرساؤها تفضي إلى ضرورة تعبئة موارد إضافية، إضافة على الميزانية العادية ديال الوزارة تقدر ب 35 مليار درهم على امتداد هاذ الفترة ديال أربع سنوات، وطبعا أول خطوة تم إجراؤها في إطار مشروع الميزانية ديال هاذ السنة كيف ما يمكن اطلعتم عليه، وهو رصد ميزانية إضافية بالنسبة لهاذ السنة ديال 2009 تقدر بحوالي 9 مليار درهم، مما يعبر مرة ثانية بأن فعلا هناك إرادة على مستوى الحكومة من أجل تفعيل المقتضيات والتدخلات المبرمجة في إطار هذا البرنامج، وهاذ المسألة أساسية جدا على اعتبار أن بدون هذه الموارد

لن تتاح إمكانية التفعيل لجزء كبير من هذه الإجراءات، أساسا منها كل ما يرتبط بتوسيع العرض المدرسي وما يرتبط كذلك بإعادة تأهيل البنايات والتجهيزات.

آخر نقطة بالنسبة للبرنامج الاستعجالي، ترتبط بالمقاربة، البعض من السادة المستشارين طرح أسئلة، السيدة المستشارة بالذات، حول كيف سيتم تفعيل هاد الشي كلو من خلال العمل اليومي واللجان وما إلى ذلك، طبعا اللي سبق لو أن اطلع على البرنامج كيعرف بأن تم اعتماد منهجية متداولة الآن فيما يرتبط بتدبير المنظومات الحديثة في التعليم اللي هي (l'approche projet) على اعتبار أن البرنامج مؤثث في 23 مشروع، وكل مشروع طبعا عندو واحد النوع من الاستقلالية المرتبطة بكل ما يرتبط بالقيادة وبالمتابعة وبالتقويم، وعندنا مؤشرات مرحلية مرتبطة بالأداء في كل سنة، واللي غادي تسمح لكم أنتم كذلك فيما يرتبط بمراقبة أداء العمل الحكومي بمتابعة سنوية ومرحلية وجهوية ديال كل المؤشرات التي سنشتغل عليها، وغادي تتاح الفرصة كذلك باش يمكن نقدمها بشكل أكثر تفصيل.

الآن المحور الثاني مرتبط بالقضايا التي تمت إثارتها حول واقع المدرسة وأوضاعها في العالم القروي، ابغيت في البداية أن أقول، وهاذ الشي كنعرفوه كذلك، وغادي نذكر به، بأننا ماي كنتكلمو على المدرسة المغربية اليوم، احنا كنتكلمو في الواقع على جوج ديال المدارس، المدرسة في المدينة والمدرسة في البادية، المدرسة في العالم القروي مسألة بسيطة، مؤشراتها تبين، خاصة فيما يرتبط باستفادة الفتاة، بأن هناك تدني بالمقارنة مع ما هي الأوضاع ديال المدرسة وأداء المدرسة في العالم الحضري، لكن ما هو خاص في العالم القروي، وهي طبيعة العرض ديال المدرسة اليوم، اللي هي مدرسة في أغلب الحالات كنسميوها احنا مدرسة فرعية، من بناء مفكك، وخصنا نعرفو بأن المنظومة التربوية اليوم، تتوفر على 13 ألف مدرسة فرعية أي مدرسة من البناء المفكك، في أغلب الحالات لا تتوفر لا على الماء الصالح للشرب ولا على الكهرباء ولا على مراحيض، فيها في أغلب الحالات قاعة أو قاعتين، أستاذ واحد أو أستاذين وأقسام متعددة المستويات، هذا هو العرض التربوي ديال المدرسة المغربية اليوم في العالم القروي.

طبعا هذه الأوضاع ماشي هي الأوضاع اللي كنعرفوها في المدينة، وبدون شك أن هاذ الفرق اللي كاين بين العرضين هو اللي كيعطي كذلك فرق فيما يرتبط بالمؤشرات.

التدخلات المقترحة في إطار البرنامج الاستعجالي تنطلق من كون النهوض بأوضاع المدرسة في البادية هي أولوية مطلقة بالنسبة لمستقبل المنظومة، باش نكون واضح إلى ما اشتغلناش خلال السنوات المقبلة حول النهوض بأوضاع المدرسة في العالم القروي راه ماغاديش تكون عندنا شي مدرسة مغربية في المستقبل أي أن هاد الشي كلو اللي كنديروه دابا على مستوى المدينة، واللي يمكن نكونو حققنا فيه واحد العدد ديال الإنجازات، إلى ما استطعناش كل ما نتوفر عليه من إرادة ومن موارد وغادي نعطي بعض التفاصيل حولها خلال الدقائق المقبلة، إلى هاذ الشي ما تمش خلال الأربع سنوات المقبلة، فغادي تكون عندنا أوضاع كارثية بالنسبة للمدرسة المغربية، وما غاديش نذكر الإخوان والأخوات اللي كينحدرو من أوساط قروية ما هي أوضاع المدارس اللي كيعرفوها، وآخرها الهشاشة ديال هاذ الأوضاع كيف ما بينتها للأسف الفيضانات الأخيرة.

في هذا الأفق، ومنذ بداية الصيف تم الشروع في إنجاز برنامج أولي لتأهيل المدارس في العالم القروي، هذا البرنامج ما شمل فقط إلا 2900 مؤسسة بتكلفة إجمالية تجاوزت 26 مليار، وحققنا فيه إلى حدود الأسبوع الماضي 82% فقط من أجل الإصلاحات الأساس اللي كتعرفوها، اللي حو الحالة العامة ديال البناية والبعض من التجهيزات الأولى (الطاولات، السبورة، وما إلى ذلك...)، الغرض كان من هذا البرنامج الأولي هو فقط تحديد القدرة ديال المنظومة على القيام بمشروع من هذا البرنامج الأولي هو فقط تحديد القدرة ديال المنظومة على القيام بمشروع بهاذ الحجم، على اعتبار - كيف ما قلت - أن هذا البرنامج الاستعجالي حدد السنتين المقبلتين من أجل إعادة تأهيل كل المؤسسات أي 23 ألف مدرسة ثانوية وثانوية تأهيلية التي نتوفر عليها.

المقاربة المعتمدة بالنسبة للعالم القروي كتنطلق من خمس مرتكزات، غادي أذكرها بشكل موجز، أولها إرساء مقاربات على مستوى التخطيط، تعتمد الجماعة المحلية كوحدة مرجعية لتحديد الأهداف ولبرمجة التدخلات ولتقييم الإنجازات، كيف ما ذكرت مثلا بأن مستقبلا قياس مردودية نظامنا التربوي ستتم على مستوى كل جماعة جماعة حتى لا يتم تذويب النسب وتذويب الأرقام في أرقام جهوية وأرقام وطنية، تخفي وراءها اللي كيعرفوا الجميع اللي هو أوضاع متدنية جدا في واحد العدد ديال المناطق، وهاذ المسألة هاذي أعتقد بأنها من الأمور الأساسية اللي جعلتنا ما استطعناش نتغلبو إلى حدود الآن على واحد العدد ديال الصعوبات.

المسألة الثانية وهو المرتكز الثاني وهو تكثيف العرض التربوي في المجال القروي من خلال تفعيل مبدأ التمييز المجالي الإيجابي، بشكل واضح الاعتمادات التي سيتم رصدها في الأربع سنوات المقبلة ستتوجه بشكل أولي وتفضيلي للمناطق القروية اللي فيها أكثر هشاشة، ما غاديش نبقاو نستمرو كنصرفو نفس القدر على تلميذ كيتمدرس في الدار البيضاء والرباط وعلى واحد كيتمدرس في تالسينت أو واحد كيتمدرس في محاميد الغزلان، يستحيل، إلى ابغينا نهوض فعلي بأوضاع المدرسة في العالم القروي خصنا نقبلو هذا المبدأ ديال التمييز المجالي الإيجابي، فيما يعنيه بشكل أكثر تدقيق إنشاء 1700 قاعة في مستوى الابتدائي و4800 قاعة في مستوى الإعدادي أي في المجمل غير في هاد المستويين 80% ديال المنجزات المرتقبة في إطار البرنامج الاستعجالي ستتم في العالم القروي وليس في الفضاءات الحضرية.

المرتكز الثالث، وهو التصدي للهدر المدرسي والانقطاع عن الدراسة من خلال تكثيف برامج الإطعام والنقل المدرسي وهاذ الشي تكلمت عليه في السابق.

رابعا، تقديم دعم مباشر للعائلات مقابل الاحتفاظ بالأطفال في المدرسة، وهاذ المسألة راه انطلقت من شهر هاذي تقريبا في إطار برنامج نموذجي إسمه برنامج تيسير، في واحد العدد ديال الجماعات سيتم تفعيل مقاربة جديدة، اللي هي بشكل واضح أنه غادي تعطى اعتمادات للعائلات في مقابل احتفاظهم بالأطفال داخل المدرسة، مغاديش ندخل في التفاصيل، لماذا هاذ المقاربة ما إلى ذلك، الكل كيعرف أن الآن جزء كبير من العائلات، سواء بالنسبة للأطفال أولاد أو بالنسبة للفتيات اللي كيوصلوا لواحد السن معين كيديروا تحكيم ضد المدرسة على اعتبار أن ولوج الأطفال لعالم الشغل كيمكن يدر مدخول بالنسبة للعائلة، وهاد المسالة هاذي مغاديش يمكن لنا نواجهوها بمنطق أخلاقي أو بمنطق ديال القيم، وما غادي يمكن نواجهوها إلا بمنطق اقتصادي وفي مباشرة مقاربة جديدة تم اعتمادها في واحد العدد ديال البلدان وأعطت النتائج ديالها، وفي هاذ الإطار كيف ما ذكرت، رصدنا في إطار برنامج هاذ السنة غلاف مالي احتياطي يقدر بـ 45 مليار للقيام بهذه العمليات.

المرتكز الخامس، وهو التوسيع التدريجي لشبكة المدارس الجماعية المندمجة كنموذج للعرض المستقبلي للمدرسة في العالم القروي تأسيسا على إنجازات تمت مراكمتها من خلال تجارب مقامة منذ 2005 أساسا بعض المناطق القروية في جماعة قروية بعينها في فكيك، أشنو هي هاذ المدرسة الجماعية المندمجة؟

بدل ما نبقاو مستمرين في نسيج كيف ما ذكرت، اللي كتوفر فقط على مدارس فرعية بالمواصفات اللي حددت، غادي يتم تجميع الطلب حول التمدرس بالنسبة لجماعة معينة في مؤسسة، تتوفر على 12 قسم، وفيها داخلية وفيها سكنى وظيفية بالنسبة للأساتذة، وغادي يتم تنظيم الولوج لهذا العرض المدرسي من خلال تنظيم وتأطير النقل في هذا المحيط، هذا النموذج كيمكن كذلك حتى هو إلى أتيحت لنا الفرصة أننا ندخلو في تفاصيله في مناسبة أخرى.

في الخلاصة، لا يمكن تصور تفعيل تدابير من هذا المستوى، وهنا غادي ننتقل لموضوع الجماعات المحلية، من هذا المستوى من الطموح دون إشراك فعلي ويومي للجماعات الملحية.

فيما يخص الجماعات المحلية وعلاقتها بالمدرسة، عندما اعتمد البرنامج الاستعجالي كشعار مرجعي، شعار المدرسة للجميع وبالجميع، فهو ينطلق من فرضية أساسية، مفادها هو أن المدرسة المغربية لن يتوخى لها أن ترقى إلى مستوى طموحنا الجماعي، إلا إذا أصبحت فعلا شأنا مشتركا لكل المغاربة من كل المرافق، من كل المقاطعات، ولكل المؤسسات، وبشكل عام لكل من يضطلع بشكل أو بآخر بالشأن العام.

من هذا المنطلق، طبعا لا يمكن أن نتصور مدرسة متصالحة مع محيطها، لا ترتبط بأية علاقة بالجماعة المحلية، بالإضافة إلى هذا جل الأنظمة التعليمية الحديثة والمتقدمة هي الأنظمة التي تفرز لتدخل الجماعات المحلية موقعا متميزا ومركزيا في تدبير شؤون المدرسة، أنتم كتعرفوا هاذ الشي البلدان المتقدمة كلها المدرسة الابتدائية شأن الجماعة المحلية، والمدرسة في المستوى الإعدادي شأن الإقليم أو شي حاجة اللي كتشبه الإقليم، وهذا شرط أساسي من أجل ضمان جودة التمدرس ومن أجل ضمان تكافؤ فعلي للفرص ومن أجل ضمان موارد كتحتاجها المدرسة، هذا هو الأفق اللي كنشتغلو فيه.

طبعا انخراط الجماعات حول المنظومات التربوية هو كذلك مؤشر جوهري على مدى تطور وتقدم البناء المؤسساتي في جل الأنظمة الديمقراطية الحديثة، وهاذ الشي كتعرفوه، مغاديش يمكن لنا نتصورو بأن شي جماعة محلية كتضطلع بمهام وبحاجات وبطلبات المواطنين، ولا تهتم بالمدرسة.

واقع الأمر في المغرب اليوم، لا يحتوي للأسف على مؤشرات إيجابية في هذا الصدد، وهاذ الشي كنعرفوه كلنا، صحيح أن مشروع الميثاق الجماعي أوحى أو يوحي ببعض التقدم في هذا الاتجاه من خلال اقتراح إحداث لجنة رابعة داخل هياكل الجماعات، تتولى الاهتمام من ضمن الاهتمامات الأخرى بقضايا التعليم والتمدرس، ولكن مع ذلك يبقى أن أداء واهتمام ودعم الجماعات للمدرسة المغربية ينبثق بالأساس، وفي حدود اليوم، من منطلق إرادي محض، بشكل واضح الآن علاقة الجماعات المحلية في المغرب مع المدرسة مرتبطة بكل جماعة جماعة، كنلقاو جماعات تتوفر على نفس الإمكانات وعلى نفس المجال أو نفس المقومات السوسيو-اقتصادية، جماعة كتهتم بالقضايا ديال المدرسة وكتدعم وكتساعد وجماعة بالنسبة لها المدرسة مسألة موكولة لقطاع اسمه قطاع التربية والتكوين ولا تعنيها في شيء، هنا غادي نعطي مثال بسيط وكتعرفوه أنتم كلكم، كم من مدرسة كتكون بقرب الجماعة، الجماعة والدوار فيهم الماء والكهرباء والمدرسة بوحدها ما فيها لا ماء ولا كهرباء ولا مراحيض، بحال إلى هاذيك المدرسة راه شي حاجة ديال الأجانب أو ديال شي حد آخر، وهاذ الشي كنعرفو ماشي في جماعة واحدة، في واحد العدد ديال المناطق، وبالموازاة مع هاذ الشي عندنا الآن مجالس جماعية اللي وفرت ميزانيات تقدر بملايين الدراهم لدعم المدارس وبنات مؤسسات ووفرت النقل وما إلى ذلك، هاذ الشي كلو في مغرب واحد.

إذن، هذا يتطلب الانتقال إلى أمور أخرى، طبعا ما نتوخاه احنا من خلال المخطط الاستعجالي يرتكز حول ثلاثة ديال الأهداف، أولها وبشكل مستعجل مأسسة الشراكات التعاقدية مع الجماعات التي ترغب في ذلك، هاذ المسألة عاود مرة ثانية غير مرتبطة بالاعتمادات، هي مرتبطة بالإرادة السياسية المحلية أن تكون هناك شراكات تعاقدية، كل واحد أشنو غادي

يدير؟ أشنو هي المهمة الموكولة؟ أشنو هي الإشكالية المطروحة؟ وهاذ الشي يتم التعاقد حوله حتى تتم المحاسبة من خلال كل الأطراف المتدخلة على أساس اللي هو واضح.

الهدف الثاني، وهو تفعيل مساهمة ممثلي الجماعات في مجالس تدبير المؤسسات، والهدف الثالث العمل بشكل مكثف ومتواصل طوال السنة للتصدي لظاهرة الهدر والانقطاع عن الدراسة من خلال المساهمة في المتابعة الفردية للتلاميذ وتحسيس العائلات ديال المنقطعين.

طبعا هاذ الشي مغاديش ندخل في تفاصيله لأنه مرتبط بواحد العدد ديال التدابير الإجرائية من قبل، لكن الإطار العام والمرجعية المذهبية تم تحديدها بتفاعل مع وزارة الداخلية في أفق الاتفاقية اللي وقعناها نهار 11 شتنبر على أساس أن طبعا مادام ما عندناش الآن السند القانوني اللي يمكن يفرض أن هذه التعاقدات تكون فعلا عندها واحد النوع ديال الإجبارية، سنقترح من خلال المندوبيات الإقليمية ومن خلال الأكاديميات على كل الجماعات اللي كتعترف بنفسها بأنها مؤهلة أو مستعدة أنها تنخرط في هاذ المشروع هذا.

فقط للتذكير، وهاذ الشي كتعرفوه كلكم، وهاذ المسألة يجب التأمل فيها أن حتى في مدننا الكبيرة، الآن لا نتوفر على مصالح تهتم بالشأن المدرسي، وهذا راه سؤال كبير جدا مطروح حول المؤسسات الجماعية، واللي كيتطلب منا، واحنا بمناسبة النقاش حول الميثاق الجماعي أننا نستحضره كأن ما يعني 7 مليون ديال المتعلمين الآن هو شأن لا يعني الجماعات وهاذ السؤال كبير.

آخر محور مرتبط بالموارد البشرية، وهنا غادي نقتصر بعجالة على إثارة أربعة إشكالات، أولها الخصاص الهيكلي، طبعا السيد المستشار ملي طرح السؤال حول الخصاص الهيكلي، بغيت فقط نذكر أنه في حدود الأسبوع الماضي أي في نهار الجمعة اللي دازت، الخصاص اللي كتعاني منو المدرسة المغربية بغير الجامعة إلى حدود الأسبوع اللي فات 156 مدير في الإعدادي، 90 مدير و176 ناظر في التأهيلي، 1500 أستاذ في الابتدائي، 1760 في الإعدادي و2040 في الثانوي التأهيلي، هذا هو الخصاص.

هاذ الخصاص مغندخلشاي في التفاصيل ديالو، بما فيه مرتبط طبعا بالتدبير كيف ما قلت إلى بغينا نوجدو أستاذ من هنا لسنتين خصنا هاذ السنة نكونو عارف بالضبط الأعداد ديال الأساتذة بتخصصاتهم، هاذ الشي كلو عندو علاقة بالمناصب المالية، عندو علاقة بالتخطيط عندو علاقة بواحد العدد ديال الأمور أخرى، لكن عندو علاقة كذلك بالوقع السلبي جدا لتدبير الحركات الانتقالية الوطنية والجهوية والمحلية، الذي يفضي الآن في منطقة بحال سوس ماسة درعة، وغادي نعطي فقط بعض الأمثلة: سوس ماسة هاذ السنة شاركوا في الحركة الانتقالية ما يفوق 9100 إطار، تم تلبية 1244 طلب من هاذ 9100، وابدينا السنة الدراسية ديال هاذ السنة في جهة سوس ماسة درعة بخصاص يقدر ب 1266 أستاذ، هذا راه سؤال كبير جدا.

الأستاذ مرون طرح قضية لماذا عدم التفكير في جهوية التعاقدات، هذا أفق خصنا نفتحو فيه نقاش ونطرحه، احنا غادي نعتمده، غادي نبداو فيه، غادي نبداو نشتغلو في هاذ الأفق، لكن طبعا هذا كذلك عندو إكراهات مطروحة على مستوى الاختيارات الدستورية لأن الوظيفة العمومية هي مفتوحة أمام الجميع، لكن هاذ الشي كلو كاين كذلك فيه في نهاية الأمر وفي المبتدى وفي المنطلق المصحلة ديال التلميذ.

احنا الآن أمام أوضاع في بعض المناطق، وأنتم كتعرفوها وتبعتو معنا السنة الماضية آخر الأساتذة اللي تم اعتمادهم في بعض المدارس تم في نهاية شهر ماي، واش غادي يمكن لنا كنبقاو نستمر؟ احنا كل عام كنلقطو أستاذ من هنا وأستاذ من هنا، هاذ الشي خصو تدبير عقلاني آخر، وطبعا أفقه الوحيد والممكن هو الأفق الجهوي.

طبعا هذا فيما يرتبط بالخصاص على أساس أن الجواب الهيكلي كيف ما ذكرت في البداية، يرتكز على إعادة النظر في مسالك التكوين أي بإحالة مسالك التكوين اللي عندنا الآن واللي كندبروها احنا على مستوى مراكز تكوين المعلمين والأساتذة وما إلى ذلك، أنها كيف ما قلت تلحق بالجامعات حتى يتوفر عندنا أولا رصيد كافي من الكفاءات التي تهتم بالشأن التعليمي وبالمدرسة، وثانيا كذلك باش غدا غادي يكون عندنا كذلك شباب اللي كيطمحوا إلى ممارسة مهنة التدريس عن اختيار وعن قناعة، ماشي غير لأن هناك اضطرار فيما يرتبط بالتوظيف.

طبعا ما غاديش ندخل كذلك للأوضاع الصعبة ديال الممارسة ديال المدرسين في المناطق النائية، طبعا جل السيدات والسادة المستشارين كيعرفوا هاذ الأوضاع، احنا كنشغلو في هذا الأفق في جوج ديال المقومات ديال التحفيز، المقوم الأول عرفتوه، تم الإعلان عنه من طرف صاحب الجلالة حول توفير السكن الوظيفي في خلال الثلاث سنوات المقبلة بالنسبة للمناطق النائية اللي فيها فعلا صعوبات في الاستقرار، ووضعنا برنامج اللي عندنا لو الاعتمادات الآن من أجل توفير 10 ألف سكن وظيفي، بالإضافة طبعا لإحداث تعويض خاص حول ممارسة مهنة التمدرس كما هو الحال بالنسبة لواحد العدد من المناطق الأخرى في المناطق النائية، ولكن هاذ الشي طبعا أنتم كتعرفوا بأن المآل ديالو مرتبط بمسار الحوار الاجتماعي اللي كتقودو الحكومة الآن مع المركزيات النقابية.

كيبقى أن طبعا بالرغم من هذه الأوضاع وهذه الصعوبات كلها اللي كتعاني منها الأسرة ديال التعليم في هذه المناطق، اللي بغيت نقول وبشكل واضح ودون أدنى شك، الأغلبية الساحقة تشتغل بتفان لا مثيل له، وغادي نعطي فقط مثال واحد فخلال الفيضانات الماضية اللي عاشتها بلادنا في الأسابيع الأخيرة، الناس ديال طنجة كيعرفوها بأن كنا غادي نوقفو على كارثة محققة، هددت حياة أكثر من 60 تلميذ لولا

أساتذتهم اللي تصرفوا بالعقل واللي طلعوا التلاميذ فوق السقف وبقاو معهم حتى لحدود 12 ديال الليل حتى تم إجلاء الجميع بدون ما يوقع أي شيء.

الإشارة الثانية، وهو أن رغم الهول ديال الكوارث اللي عشناها خلال الأسابيع الماضية كل المدارس اللي تصابت هي الآن فاتحة أبوابها، في ظرف أقل من أسبوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن نمر إلى مرحلة التعقيبات على جواب السيد الوزير، والتعقيب الأول لأحد أعضاء الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أريد فقط أن أؤكد لكم أن كل الأسئلة كنوضعوها فيما يتعلق بميدان التعليم على الخصوص، هي للمساعدة ولإثارة الانتباه في الوقت المناسب ونحن نعرف على أنكم على إطلاع على جل القضايا المطروحة والشائكة في هاذ المنظومة ديال العليم وأنتم كتقودوها، هذا بالطبع لا يثنينا من إثارة بعض الملاحظات.

احنا الآن في البرلمان بصدد دراسة الميثاق الجماعي، لماذا لا نفكر جميعا، وفريقنا سيقترح إدماج داخل اختصاصات رؤساء المجالس الجماعية المدارس، عاونونا حتى انتما، وغادي يمكن لنا نتعاونو جميع على هاذ القضية.

لما كنا غادي نجيو لهنايا كان أحد الزملاء ديالنا قال لنا الله يخليكم بغيتكم توصلوا هاذ الخبر للسيد الوزير البارح أو قبل البارح، في أحد المناطق ديال المغرب الأوقات المتأخرة تيخرجوا فيها التلاميذ الآن، تيكون الظلام فاضطر هاذ السيد يجمع جميع التلاميذ ويديهم لدارو يبيتوا، بينما عندنا إمكانات ديال تطبيق التوقيت حسب الجهات، إلى يمكن نلجأ له غادي يكون واحد النوع ديال التخفيف ربما في هاذ القضية.

كان بودي أن أقول لكم أيضا، السيد الوزير، احنا ما نكرهوش تديروا واحد الدورية على أن الانتقالات فيما يتعلق بالمسؤولين اللي عندكم داخل الوزارة غادي يتم في واحد الوقت معين في الصيف، ماشي دابا، راه كاين واحد الكلام كثير وبعض المسؤولين مباغينش يشتغلوا لأن تيقول لك أنا غادي نمشي بحالي، إذن ما قديتش ناخذ القرار، لا ندير البرامج ولا منديرش، فعليكم أن تضعوا حدا لهذا، سيكون إيجابي أيضا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، التعقيب الثاني لأحد أعضاء فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الواقع لا يسعني إلا أن أثمن وأهنئكم على ما تفضلتم من إفادتنا من خلال موضوعكم، والذي يثلج الصدر هو أنكم أثبتتم تمكنكم من الموضوع ووضع يدكم على مفاتيح هذه الإشكالية المزمنة أو تكاد تكون مزمنة، التي تعتبر الآن إشكالية رقم واحد أو الأولية رقم واحد بعد قضيتنا الوطنية، فالجانب الاستعجالي يجب أن لا يظهر لأنه يتعلق فقط بالإدارة والدولة، الجانب الاستعجالي هو شأن الجميع لأنه المسألة مسألة حياة أو موت، مسألة إنقاذ شعب بكامله، مسألة الرفع من البلاد ونشلها من الأمية والجهل، فلذلك فالتعبئة يجب أن تكون تعبئة شمولية وعامة، فسؤالنا جاء مقتصر على الشراكة مع الجماعات المحلية لأننا كيفما كان الوضع، نحن ندرك محدودية الجماعات المحلية ومحدودية إطارها من خلال ميثاقها الحالي، ولكن رغم ذلك فما يسمح به يجب أن يستغل.

برجوعنا إلى تقرير المجلس الأعلى للتعليم، يعطي في الخصاص شيء مهول، ما يزيد عن 9000 مؤسسة تعليمية في المجال الابتدائي، لا تتوفر على إمكانيات على متطلبات الحدود الدنيا، الثلثين ديال المؤسسات التعليمية لا تتوفر على الكهرباء، أكثر من ثلاثة أرباع لا يتوفروا على المياه إلخ... ناهيك عن إشكالية السكن للمدرسين، وما إلى ذلك.

من جانب آخر، هذا الخصاص فيما يتعلق بجانب التأهيل، يعني ما هو موجود ولكن يجب إعادة تركيبته وتأهيله، يوازيه أضعاف مضاعفة من حيث الخصاص في البنايات والإعدادات إلى آخره... لا أظن أن الدولة وحدها أو الإدارة وحدها قادرة في أجل أربع سنوات أن تحيط بهذا البرنامج، لا بد من تعبئة، وهنا الجماعات المحلية أعتقد أنها تحتل الدرجة الأولى في هذا المجال، لماذا؟ لأن الجماعات المحلية كما قلتم يجب أن تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية لتتحمل مسؤوليتها في المستقبل فيما يخص بتدبير الشأن التربوي على المستوى الابتدائي، أنا لا أتصور تعميم التمدرس والتعليم الأولي وما يرافق ذلك من النهضة الاقتصادية التي يعرفها البلاد دون أن تضطلع الجماعات المحلية بتأمين المقاعد المدرسية لأبنائها، فإذا كان المجال للبنيات والفضاءات المدرسية هي الوعاء المجالي لعملية التدريس، فإن الجماعات المحلية هي البنية الترابية كذلك التي عليها أن تعطي الأولوية لتجهيز نفسها بالمدارس المطلوبة، هذا مبدأ.

من حمة ثانية، الجماعات المحلية هي التي تدبر شأن مواطنيها، وهي التي تتلقى تسجيلهم في ازدياداتهم ووفياتهم، وبالتالي فمن تاريخ تسجيل الازدياد يبدأ المقعد في المدرسة، ومن الازدياد يظهر في المستقبل البرنامج

للتمدرس، بدون هذه الثقافة أظن لأن هذه المسألة تعتبر حقا للمواطن طبعا وواجبا على الدولة والجماعات المحلية.

من جهة ثالثة، فإذا كانت الإدارة في الوقت الراهن والدولة ملزمة بالبناء، على الأقل فنلزم الجماعات المحلية بالصيانة والتهيئة والحفاظ على ما هو قائم.

فلذلك، حتى لا أطيل عليكم أرى أنه المناسبة، وأشرتم إلى ذلك في عرضكم، تعديل ميثاق الجماعات المحلية، الآن لا يكفي إحداث لجنة، ونحن نعرف طريقة اشتغال لجاننا وكذا، بل لا بد أن تستغل، السي مرون قال هذا وأنا معه، أن تستغل هذه الفرصة لإضافات جديدة في هذا الميثاق ليجعل مسألة المشاركة الفعلية في البرنامج الاستعجالي شيء مستعجل بالفعل، هناك إشكاليات كثيرة (المطعم، مسكن المعلمين، النقل المدرسي الصيانات، الفضاءات، إلى آخره...)، هذا أظن كله يجب أن تكون هذه الفرصة فرصة لإتمام الميثاق.

ثانيا، أقترح: لا بد من إحداث هيئات للتنسيق لأن المتدخلين كثيرين، سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو على المستوى الوطني، في اشتغالنا الآن ما زلنا لم نضبط العلاقة بين النظام اللامركزي الجهوي للتعليم بين الأكاديميات والمندوبيات والمؤسسات، والآن في وضع ينفذ البرنامج الاستعجالي، هناك متدخلين من هيئات أخرى، من مجتمع مدني، من هيئات حكومية، لا بد من إحداث هيئات للتنسيق حتى نستكمل هذا المشروع.

المقترح الثالث، وأنا على غرار ما حصل في الأسبوع ما قبل الأخير من خلال النجاح الذي عرفته مبادرة المجلس الأعلى للتعليم من تنظيم ندوة بالدار البيضاء حول الشراكة المؤسساتية، أن تبادر وزارتكم إلى تنظيم ندوة جهوية بين الأكاديميات الجهوية ومجالس الجهة لتدارس الأهداف وتدقيقها في مجال تشارك الجماعات المحلية وتحديد الوسائل وكذلك الإمكانيات التي يمكن أن تساهم فيها الجماعات المحلية.

أظن بهذا سنضع بالفعل الجماعة المحلية في قلب موقعها من خلال هذه المعركة التي يقوم بها البرنامج المستعجل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، التعقيب الثالث لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

في الحقيقة أن قطاع التعليم يحتاج إلى كثير من التأمل وإلى كثير من المساءلة الصارمة ومساءلة الميثاق الوطني للتعليم، وكذلك فهو نسق (C'est un processus)، لا يمكن أن نتحدث عن سلسلة أو حلقة في سلسلة دون الحديث عن غيرها:

- أولا، مؤسسات مغلقة: طاطا، كلميم، تارودانت، إلى غير ذلك نموذجا؛
- أقسام مكتظة في جميع المدارس؛
- بنيات متدهورة ومهترئة؛
- خصاص مهول في الموارد البشرية.

هذا هو الإرث الذي جئتم لتسيرونه، السيد الوزير، من بعد الخمسينية التي مرت بنا.

إذن، هنا يبقى السؤال: كيف يمكن أن ينطلق هذا الإصلاح الاستعجالي في ظل هذه التراكمات المرضية؟ كيف يمكن أن يكون ذلك والميزانية لا زالت ممركزة؟ كيف يمكن أن يكون ذلك والأكاديميات لم تعرف بعد اللامركزية الحقيقية في تدبيرها للموارد البشرية وميزانيتها ككل؟ ثم كذلك كيف يمكن أن يكون هذا البرنامج الاستعجالي ناجحا في غياب الجماعات المحلية كمكون أساسي وكذلك المجالس الجهوية وكذلك القطاع الخاص الذي يكتفي بالربح في المدن الكبرى: الدار البيضاء، الرباط نموذجا، ولكن لا نجد قطاعا خاصا في البوادي، وهنا نتحدث عن المقاولة الوطنية.

ثم كذلك كيف نتحدث الآن عن 1000 وكذا وكذا من الخصاص؟ أين كانت الدراسات المستقبلية (Prévisionnelles)؟ كان لابد من وضع علاقة جدلية بين الحالة المدنية للازدياد إلى سن التمدرس. إذن، ليس هناك تنسيق، وبالتالي فقطاع التعليم يجب أن يكون قطاعا مندمجا، جميع الوزارات يجب أن تتدخل في قطاع التعليم.

ثم كذلك نتحدث عن برنامج استعجالي، ونرى على أعمدة الجرائد أن هناك ستبنى 300 مدرسة، أنا شخصيا أتساءل هل وزارة التعليم مختصة في البناء أم في التدريس ووضع البرامج والمناهج؟

ثم كذلك قام مكتب تحليل الميزانية هنا بمجلس المستشارين بتحليل ميزانية 2009 وقال بأن وزارة التعليم لوحدها تستأثر ب 35% من مجموع أجور الدولة، أي الوظيفة العمومية، في حين أنهم لم ينتبهوا أن أكثر من ثلث مكونات الوظيفة العمومية في التعليم، ولازال هناك الخصاص، إذن هناك مجموعة من الأسئلة التي يجب أن تطرح.

ثم كذلك نقول خرجنا كذا وكذا من الموظفين أو المعلمين، في حين ننسى أن نحتسب المتقاعدين أو الذين يخرجون إلى التقاعد أو المحالين على المجالس الصحية أو الذين لا يمكن أن يدرسوا لأن المدرس ليس كأي موظف، المدرس بعد 10 سنوات أو 15 عاما يدخل في حلقة الروتين وكذلك الاستنزاف الجسدي الذي يتعرض إليه المدرس.

ثم كذلك نساء التعليم التحقن بمقرات عملهن، ويزاولن عملهن، ورضين بالتعيينات لأن هذا يدخل في صميم الوطنية والمواطنة، ولكن الحركة الانتقالية تبقى غير قادرة على تحقيق رغباتهن بالالتحاق بأزواجهن، ولكن هذه المنظومة لا تظهر في البرنامج الاستعجالي لأنه يجب أن نفكر، إذ قال الإخوة قبلي، يجب أن نفكر في أن نضيف إلى الميثاق الجماعي نقط لحل

المشكل، وهذا واجب على جميع الفرق، لأن لا يمكن أن تبقى وزارة التربية الوطنية وحدها غارقة في هذه المشاكل دون أن نحمل كل شخص أو كل متدخل مسؤوليته.

إذن، كيف يمكن أن نتعامل مع هذا البرنامج الاستعجالي، ونحن أمام خصاص مهول؟ المدير يمكن أن نعينه بالتكليف، الناظر يمكن أن نعينه بالتكليف، ولكن الأستاذ، لا يمكن أن نكلف أي كان ليدرس أي مادة، إذن هذا مشكل شائك كذلك يجب أن نستحضر...

نعم، السيد الرئيس، لم تستعملوا ضبط الوقت مع أي مستشار وحتى مع السيد الوزير، لهذا لن أقبل بتعليماتكم، السيد الرئيس، وإلا كان يجب أن تعمم الدقائق على السبورة.

إذن أنا أقول، السيد الوزير، كل هذه الملاحظات فقط لأن قطاع التربية والتعليم هو قطاع يعنينا جميعا بجميع مواقعنا واختلاف مهننا لأنه هو الذي سيجعلنا إما أن نكون أو لا نكون، إذن لابد وأن نتآزر وأن نأتي إلى اللجنة للحديث عن كثير من مستخبات هذا القطاع، ودائما نقول للسيد الوزير بأن ملاحظاتنا تبقى في إطار تزكية عمله الذي يقوم به إلى حد الآن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، التعقيب الرابع، نقطة نظام؟ تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس مرون:

ما بغيناش لا نقاطعوها ولا نوقفوها، ولكن لابد من مراقبة الوقت، خصنا آلة، معندناش، وبلا ما نعرفو اشحال استهلكنا في الوقت واش نصف دقيقة ولا دقيقة ولا 3 ولا 4، خصنا يكون عندنا الطابلو واضح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ملاحظة في محلها، التعقيب الرابع للفريق الدستوري، تفضل أحد أعضاء الفريق الدستوري.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، من خلال جوابكم من المفروض أنكم تكونوا متفائلين وواثقين مما ستقومون به من إصلاحات في الحقل التعليمي، هذا أكيد.

نحن في المعارضة نتمنى أن نتقاسم معكم هذا التفاؤل وهذه الثقة خدمة للتربية والتكوين في هذا الوطن العزيز، مع العلم أننا لا نشكك في النوايا والأهداف التي ترسمها وزارتكم للشراكة مع الجماعات المحلية، إلا أننا طرحنا عليكم هذا السؤال لأنه ابغينا نثيرو انتباه الحكومة بأن هناك حجم كبير من العوائق الذي يمكن أن يشوب الشراكة مع الجماعات المحلية، وقد أشرتم في جوابكم إلى العديد منها.

لذلك، السيد الوزير، الشراكة مع الجماعات المحلية تعيش واحد المفارقة، كاين جماعات مثلا اللي بنات دور الطالب، بنات مؤسسات، إلخ... وزارتكم مقدراتش تجيب التجهيزات، مقدراتش باش تجيب المدرسين، كاين جماعات فقيرة واللي مطلوب منها باش تدير شراكة معكم، كاين واحد العدد ديال المفارقات، من خلال هذا كله أؤكد في فريقنا كذلك ما جاء في اقتراحات إخواننا المستشارين فيما يخص الميثاق الجماعي، لابد أن تضاف في الميثاق الجماعي واحد المهمة التي تناط بالجماعات المحلية، فاحنا منبقاوش نقولو ذيك اللغة يجب أن ينخرط الجميع، التعليم موضوع الجميع، الجميع للتعليم، وبالجميع، هذه اللغة راه ما غاديش توصلنا، اللي غيوصلنا هو كل واحد يختص بحاجة.

الجماعات المحلية: الصيانة للجماعات المحلية، مثلا (ONEP) يدخلوا الماء للمدارس وكذا، الكهرباء (ONE) يدخلوا، خص توضح الأمور باش منبقاوش عايمين.

لهذا، السيد الوزير، كنطلبو من الحكومة باش تشوف هاذ القضية ديال الميثاق الجماعي ما حدو داخل البرلمان، حتى إلى كاين ما يمكن إنقاذه.

وأخيرا لابد من تذكيركم بأنه نطلب دائما، سواء في الأسئلة الشفوية أو في عدة لقاءات التفويت ديال الموارد البشرية والممتلكات ديال الوزارة، انتما دائما كتجاوبونا بأنه الوزارة ستعمل، ديروا حتى هي مخطط استعجالي، حتى تنفيذ القانون ديروا له مخطط استعجالي لتنفيذ هذاك القانون باش واحد العدد ديال الأمور كونوا متأكدين، السيد الوزير، إلى تحلت هاذ المسألة راه واحد العدد ديال الأمور غادي تفض.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، التعقيب الخامس لفريق التجمع والمعاصرة، لكم تعقيبين يمكن ضمها، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

في البداية أريد أن أشكر السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به في الأجوبة على أسئلة السادة المستشارين، وكذلك جل النقط التي سجلتها نوقشت من طرف الإخوان في التعقيبات، لكن أريد فقط أن أتدخل في نقطتين أو ثلاث،

أولها هو أن الوزارة مهمتها الأولى هو العنصر البشري، حيث حتى إذا ما حاولنا وقلنا أن الجماعات المحلية في نطاق الشراكة يجب أن تتكلف بهذه المهمة، فيبقى التكوين من اختصاص الوزارة، هي التي تكون في مراكز

التكوين وفي المدارس العليا للأساتذة وفي كذلك التدرج، لكن الآن نحن نبحث عن شراكة بين الجماعات وبين وزارة التربية الوطنية.

إلا إننا نلاحظ الجانب الذي تقوم به وزارة التربية وهو الأساسي، بحيث العنصر البشري فيه خصاص فظيع، فنحن نرى ونسمع أن السيد الوزير يقول من حيث المديرين هناك خصاص 156 مدير، واش غادي ينتظروا على أنه الجماعات غادي يعطيو مديرين، حتى إذا ما حاولنا أن يكون هناك شراكة.

كذلك من حيث النظارة: 196 وكذلك من حيث الأساتذة بين الإعدادي والثانوي حوالي 2800 خصاص من حيث الأساتذة، فاحنا الآن نبحث عن أرضية صلبة للتشارك، فإذا أردنا أن تدخل الجماعات في شراكة صحيحة فعلى الجانب الآخر أن يكون مهيأ لذلك، وإلا أننا سنقع في واحد المشكلة اللي هو نحاول أن نبني مشروعا نعتني به غير متكامل وجوانبه وأساسياته لا نعطيها أهمية، احنا الآن أمامنا مشكل، أننا نبحث عن شراكة، ولكن الشراكة يجب أن يكون كل واحد منا مهيأ.

بالنسبة للجماعات المحلية لابد أن نغير ونصحح الميثاق الجماعي، لا أخفيكم على أنني في الجماعات المحلية منذ مدة طويلة، أرى وأجد عراقيل في إنجاز بعض المشاريع داخل المؤسسات التعليمية، وكلما أردنا أن ننفذ قرار من قرارات المجلس إلا وصدمنا بأنه يجب أن يكون هناك شراكة بين الجماعة وبين المؤسسات التعليمية والمؤسسة التعليمية لا حول ولا قوة لها، لا صلاحية للسادة المناديب في المساهمة بواجباتهم، ويبقى هناك كل المقترحات تبقى واقفة، فأرى أن الميثاق الجماعي يجب أن يصحح، وهذه فرصة عندنا، لابد أن ننقحه وندخل عليه التعديلات وكذلك على الدولة كما قال الأخ الذي سبقني السي المهاشي، أن تحمل كل إدارة بمهمتها، فكيف أننا لا نحمل هذه الإدارات، وهي تستفيد من كل شيء، تستفيد حتى من صندوق المقاصة (الكهرباء مثلا)، ولا يمكن أن تقوم بعمل إدخال الكهرباء بالمجان إلى المؤسسات، فهذا سؤال عريض وطويل يجب أن نفكر فيه وأن ننقاشه من جميع الجوانب.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس، التعقيب السادس للفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضل السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

الزميلتين، الزملاء المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، أذكركم بأن احنا تعمدنا نحطو السؤال في أقل من دقيقة باش يكون عندنا حق التعقيب، هذا تذكير فقط.

المسألة الثانية اللي بغيت نقول لكم بأن السيد الوزير تكلم عن تذويب الخصاص المحلي في أرقام وطنية وأرقام جهوية، وكنظن، السيد الرئيس، ذوب السؤال ديالنا في هاذ الأسئلة كاملة لأنه وحدة الموضوع مكايناش بعض المرات ولو أن التعليم هو حلقة واحدة، احنا ما شفناش الجواب ديال السيد الوزير، عناصر الجواب ديالنا ما شفناهمشاي بزاف، احنا عندنا سؤال مدقق، والإقليم واحد، هو كنداكرو على أن هناك خصاص للمعلمين في إملشيل، في بوزمو، في أوتربات، في أموكر، هاذو جماعات ما عندهمش المعلم.

عندنا خصاص في الأساتذة في جماعة بندغرة والخنك وأرنيف وأغبالو وبلدية الراشيدية، عندنا في مادة الفيزياء، في مادة الرياضيات، في مادة الإنجليزية، عندنا خصاص في الداخليات للفتاة القروية، كتكون، راه قالها بعض الإخوان، هاذ الداخلية كاينة ولكن فين التجهيز ديالها، ها الجماعة المحلية ولا جمعية ما قامت بمبادرة ولكن فين؟ خصنا بعض المطاعم المدرسية، هذا سؤال يرتبط بالتراب ويرتبط بالخصاص الواقع الحاصل اللي كاين، احنا لا ننطلق من فراغ، كنطلقو من مسائل ملموسة.

السيد الوزير، نشكركم أولا على الجواب، لأنه هذا التذكير لابد منه، هذا الجواب، ونشهد لكم بالكفاءة والمعرفة الميدانية، وهذا جاي من المعارضة، ما جايشاي من الأغلبية، لأن العرض ديالكم يبم على أن الموضوع مدقق وفيه أمور وأن المنظومة التعليمية في يد رجل أمين.

النقص الحاصل في الموارد البشرية، نحن متفقين عليه، ونعرف بلدنا أشنو هي ميزانيتها، والعدد الحاصل إلى أخره... ولكن حسن التدبير ديال الموارد الموجودة راه خصها تكون، هاذي مسألة أساسية عندنا، وسوف نتكلم واحد اللغة بصراحة، اشحال من أستاذ متقاعس، مغاديش نقولو الأسرة التعليمية نموذج، إلى أخره... هناك أساتذة من الشرفاء اللي كيخدموا هاذ الوطن، ما فيهاش شك، ولكن هناك المتقاعسين، وراهم كاينين، ومخصناش نبداو نندس وراء غطاء.

هناك أساتذة كذلك اللي مكيجيوش، أشباح، كاينين في النيابات، ومرة أخرى أنا لا أنطلق من فراغ، كان هناك، السيد الوزير المحترم، هناك أساتذة يستغلون التلاميذ تحت غطاء دروس مسائية، بدون قانون، واش احنا باغيين.. المدرسة العمومية ديالنا كانت النموذج، كانت تعطي رجال ونساء أكفاء، فين هي المدرسة العمومية فين اقريتي أنت وفين قريت أنا وقراو السادة، فين راها؟ راه في الحقيقة فقدنا شيئا أصيلا، هي المدرسة العمومية فاش اقرينا احنا.

ولا يمكن للمدرسة العمومية أن تنهض إذا لم... قال الأستاذ المهاشي قبل قليل الكل للكل، نعم، ولكن راه الميدان ديال التعليم ميدان كياخذ ثلث

الميزانية ديالنا، خصنا نشوفوها بالمجهر، ونحدد المسؤوليات، لأن المسؤوليات أساسية.

السيد الوزير، علاش غادي نقولو مثلا الماء والكهرباء والمراحيض مكاينينش، اعلاه احنا دابا في 2010 ومازلناش مكنعرفوشاي نديرو تصميم فيه المراحيض وفيه الماء وفيه الضو، كيفاش دابا يعقل نديرو مدرسة فيها 5 مليون ولا 6 مليون ولا مليار السنتيم ومنديروشي 300 ألف درهم بالنسبة للماء والضوء إلى آخره... هذه إشكالية حقيقية واقعة، هذا واش العقول المغاربة... ما فهمتش أنا هاذ المسألة.

مسألة أخرى، السيد الوزير، الداخليات للفتيات، تتعرفوا أشنو هي المسألة الأساسية ديال الداخلية للفتيات، الفتيات راه " الأم مدرسة إذا أعددتها "كفى، راه في الحقيقة راه التخلف ديالنا بادي من المرأة وبادي من البنات، راه انقطاعهم عن الدراسة، والداخليات اللي مكاينينش والمراحيض اللي مكاينينش والضوء اللي مكاينش، كلشي هاذ الشي تيجعل أن هذا التخلف داخل في أمورنا كاملة.

السيد الوزير،

احنا ميمكن لنا إلا ننوه بالمجهودات وبالعرض اللي كتقوموا به، وبالعرض اللي سمعناه، ولكن ما أحوجنا إلى مدرسة عمومية كيف كنا عرفناها، التي أنتجت الكثير والرجالات، وما أحوجنا إلى الصورة المؤثرة وإلى النموذج وإلى المدرسة الناجحة لكي ننهض من التخلف، تخلف المرأة والرجل، تخلف المغرب الذي لا سبيل من التخلص منه إلا بالمدرسة النموذجية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن التعقيب السابع والثاني لفريق التجمع والمعاصرة، تفضل أحد الأعضاء، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم وممتنين لجميع مبادراتكم الرامية إلى تحسين الأوضاع المادية لرجال ونساء التعليم، وتمكينهم من جميع وسائل العمل، خصوصا وأنكم قد أعلنتم عن بداية المخطط الاستعجالي للنهوض بقطاع التربية والتكوين، وإن ما هو مطلوب، السيد الوزير، لما لتفاقم المشاكل الكبيرة التي يعرفها القطاع المعاناة التي يعانيها نساء ورجال التعليم والتلاميذ والآباء، نود، السيد الوزير، أن يكون هذا المخطط الاستعجالي يراعي الأولويات و يهم راحة الأستاذ والتلميذ بالعالم القروي، الذي يعاني التهميش والحرمان، ومازادت أمطار الخير، التي عرفتها بلادنا مؤخرا، سوء الطين بلة، حيث أغلقت الكثير من المدارس، وتحولت إلى ملاجئ السكان أمام توقف كامل للعملية التعليمية ببعض المناطق.

وإننا واعون، السيد الوزير، بالمجهودات، إلا أن الحكومة يجب أن تتحمل مسؤوليتها كاملة من أجل إخراج القطاع من الأزمة التي يعاني منها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، نمر إلى تعقيب الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أسجل التزام، السيد الوزير، بإشراك المؤسسة البرلمانية في الحوار، وأؤكد مجددا على أن النقاش السياسي الحقيقي مجاله هو البرلمان أولا وأخيرا.

بخصوص البرنامج الاستعجالي، ربما يشكل الفرصة الأخيرة لربح الرهان، ولا مجال لإضاعة الفرصة ثانية، إذن البرنامج الاستعجالي هو مسؤولية وطنية حقيقية، وأكثر من هذا البرنامج الاستعجالي ليس مجرد أرقام وإجراءات وتدابير، بل يجب أن يرقى إلى أن يكون انشغالا وطنيا حقيقيا، وهذا الانشغال يجب أن يكون مطبوعا بنفس سياسي وطني، يروم التوجه بهذه البلاد نحو الأحسن.

السيد الوزير،

عندما وضعتم أصبعكم على إشكالية سياسية ومؤسساتية، عندما اعتبرتم بأنه 7 الملايين ديال التلاميذ ربما لا يدخلون في انشغالات الجماعات المحلية، وأنا أنصت إلى تدخلات زملائي في هذا الموضوع المتعلق بإشراك الجماعات المحلية في تدبير الشأن التربوي، أعتقد، السيد الوزير، في هاذ الموضوع خصكم تسكنوا معنا في مجلس المستشارين، المطلوب هو أن نجد خطة مخطط عمل، نسميه كيفما شئنا، لكن لا يمكن أن نمضي قدما إلى المستقبل والوزارة في جهة والجماعة المحلية في جهة، هاذي إشكالية حقيقية تسائل ضمائرنا، ويجب أن نشتغل سويا من أجل معالجة ما يمكن معالجته، هذا الجانب الأول.

والجانب الآخر هي ديال المعضلة ديال الموارد البشرية، حتى هاذي معضلة، كلما نتقدم في الإصلاح، كلما نريد ربح المزيد من الأهداف، كتطرح لنا المشكلة ديال الموارد البشرية، ومن هاذ الجانب لا مناص كذلك من إشراك النقابات، هم موجودون في هذا المجلس، ومن خلال الحوار الاجتماعي، أولا تدبير الموارد البشرية كنا ننتظر في السابق باش يتعطانا واحد المخطط مديري كيف تتصوروا الموارد البشرية، وكيف تواكب المدرسة الجديدة، ربما لازلنا في أول الطريق في هذا الموضوع.

كذلك المسألة ديال تدبير الموارد البشرية جهويا، هاذ الموضوع بالنسبة لي أنا يجب التريث لأنه بالنسبة للأكاديميات الجهوية، وإن كان إحداثها أعطى واحد القيمة مضافة في المجال التدبيري، لكن لم تكتسب تجربة بعد لكي تختص بهذا الجانب.

ثم كاين واحد العدد ديال الأمور مغاديش نفصل فيها، غادي يكون عندنا مجال للنقاش في اللجنة المختصة كالتوظيف بالتعاقد والساعات

الإضافية والإلزامية والتكوين المستمر، نعملو واحد الوقفة صغيرة، نعم ل40 مليار، مجهود كبير، تكوين المستمر رهان أساسي ومهم، لكن التكوين المستمر لن ينجح إذا لم تكن فيه الشراكة الحقيقية والتامة مع من يعنيه الأمر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم الآن السيد الوزير للرد على التعقيبات، تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الواقع معنديشاي شي تعقيب، عندي فقط إعادة التأكيد على البعض من القضايا اللي تم إثارتها في مرد الردود حول الجواب، بغيت غير فقط نذكر بالنسبة للبعض من هاذ القضايا لأن ملي كنركزو على الشراكات الفعلية، طبعا مكانش متاح المجال باش ندخلو في التفاصيل فيما يرتبط بالتصور اللي وضعناه بالنسبة للعلاقات المستقبلية اللي كنطمحو لها مع الجماعات المحلية، لكن اللي بغيت السيدات والسادة المستشارين يكونوا واعيين به بكل صدق، وهو أن ما أكدت عليه في رهان الوزارة على الشراكات التعاقدية الفعلية الملزمة والمثابرة مع الجماعات المحلية هو رهان إستراتيجي، راه ما فيهش نقاش إطلاقا بالنسبة لنا حنايا، وهاذ الشي وقفنا على حالات بعينها.

السيد المستشار، أثار كيفاش المسألة ديال التخطيط وكنلقاو مدرسة ما فيهشاي الضو ما فيهشاي الما وهذا، بعض الحالات، مكنقولش كل حالات اللي وقفنا عليها فيها جزء مرده أخطاء في التخطيط من طرفنا احنا، ولكن فيها جزء كبير كذلك مرده عدم اهتمام الجماعات المحلية بالشأن ديال المدرسة، أنا ذكرت وهاذ الشي كتعرفوه أنتما أكثر مني، عدد ديال المدارس كتلقاها في الوسط من الدوار، الدوار تم الربط ديالو بالشبكة ديال الكهرباء والمدرسة بوحدها نقزوها، على اعتبار أن يمكن حيث ما فيهشاي المدير، يمكن لأن الجماعة.

أنا اللي تيهمني في هاذ الشي كلو، وهو أن إلى اشتغلنا بهاذ الروح، أولا نؤسس لهاذ التعاقدات على المستوى القانوني والتنظيمي، وأعتقد بأن الفرصة سانحة فيما يرتبط بمراجعة الميثاق ديال الجماعات من أجل المضي في هذا الاتجاه.

المسألة الثانية أن في واحد المرحلة الأولى ما غادي يكون هاذ الشي إلا بشكل إرادي، كاينة جماعات اللي مستعدة وكاينة جماعات اللي مؤهلة وكاينة جماعات اللي عندها وعي فعلي بأهمية المدرسة وأهمية الشأن المدرسي فيما يرتبط بالرقي بخدماتها اتجاه المواطنين، ولكن الأفق اللي تنشتغلو عليه، وهو أن يتم تدبير الشأن التعليمي في المستويات ديالو الأساسية، اللي هي المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية في نهاية هذا الشوط اللي احنا مقبلين عليه بتشارك فعلي ما بين المنظومة ديال التربية وما بين الجماعات المحلية.

القضايا الأخرى، أعتقد بأن اللي ما جاوبتشاي عليه يمكن يكن فقط سهوا، بغيت غير نقول للسيد المستشار بالنسبة لمنطقة الراشيدية، فعلا منطقة الراشيدية من المناطق اللي كتعاني أكثر فيما يخص الخصاص ديال الموارد البشرية، طبعا هناك اختلالات هيكلية اللي مردها عدم القدرة في السابق، حتى خلال السنة الماضية بنفسها الإجابة على البعض من الطلبات، ولكن كاين كذلك، وهاذ الشي كنعرفوه، على المستوى الهيكلي كاين هناك واحد العدد ديال المناطق عندنا فيها صعوبة فعلية في تدبير الموارد البشرية، إلى مدخلنشاي مقاربات جديدة، إلى ما دخلنشاي تعاقدات من نوع جديد، إلى ما دخلنشاي تحفيزات من نوع جديد في إطار السكن الوظيفي وفي إطار التعويضات على المهام في هاذ المناطق هاذي راه ما غاديش نتغلبو على هاذ المشاكل.

أنا بغيت غير نذكر بأن في هاذ الأوضاع هاذي اللي كنتكلمو عليها اللي فيها مناطق ديال صعوبة فعلية ديال العمل، كيلقى الأستاذ ولا الأستاذة نفسو أمام قسم فيه 5 ديال المستويات، وفي منطقة في مدرسة ما فيهاش الماء وما فيهاش الضوء هو ما عندوش فين يسكن، وفي نهاية الأمر شكون هما الناس اللي تنسيفطو لهاذ المناطق؟ هما الناس اللي يلّه تخرجوا من المدارس، أي اللي غير حتى غير مؤهلين باش يؤدون مهامهم، الانعكاس ديال هاذ الشي هو النتائج اللي كتعرفوها أنتم، هاذ الشي راه أمور خصها تدبر، وإلى ما دبرنهشاي على مستوياتها المحلية بشكل ناجع، مستوياتها الإقليمية ومستوياتها الجهوية، كيف ما ذكر الأستاذ أوعمو، أنا بغيت غير نقول لو بأن بهاذ المناسبة الإطارات الممكنة ديال هاذ التدبير الجهوي وديال هاذ التعاقدات احنا وضعناه على المستوى المذهبي مع وزارة الداخلية، الاتفاقية اللي وقعناها تصبو إلى إنشاء خلايا للاهتمام بقضايا المدرسة على المستويات المحلية والإقليمية والجهوية، (les comités de l'école)، كيف ما كانوا في واحد الفترة غابرة من الزمن، غادي يتم إعادة إحيائهم بإشراك أولياء التلاميذ والجماعات المحلية والسلطات التربية والسلطات ديال المدرسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال التاسع الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول ولوج المدارس الخاصة، للمستشارين المحترمين السادة، عزيز الفيلالي، عبد العزيز العزابي، ناجي الفخاري، تيتنى العلوي، يوسف التازي، محمد العيدي، بنجيد الأمين، العربي بوراس، مصطفى ميارة، صالح ولد داداه، كافي الشراط، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عزيز الفيلالي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

أخواتي، إخواني المستشارين،

لا يختلف إثنان عن الدور الإيجابي الذي تلعبه المدارس الحرة، وخصوصا منها التي تختص في التعليم العالي، ونحن نعتبرها شريكا أساسيا ومصاحبا ضروريا للوزارة الوصية على هذا القطاع.

لكن، السيد الوزير، الجميع يلاحظ، وخصوصا الطلبة المتدرجين في أسلاك هذه المدارس ومعهم أولياؤهم، أن جل هذه المدارس وعند انتهاء المدة المخصصة للإحراز على الدبلومات التي هي متخصصة فيها، هنا، السيد الوزير المحترم، وللأسف تبدأ رحلة المعاناة لهؤلاء، إما بعدم السماح لهذه المدارس بتسليم الدبلوم المذكور أو عدم وجود أية معادلة مقارنة مع الشواهد المعمول بها والمعترف بها بالنسبة للوزارة الوصية.

السيد الوزير،

نتساءل في الفريق الاستقلالي ومعنا معنيون بهذا الأمر: ما هي الإستراتيجية التي ستعالج بها الوزارة هذا الموضوع حتى لا تتكرر مثل هذه المشاهد التي نشاهدها ونسمع عنها - وللأسف -كل نهاية سنة دراسية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

هو، في الواقع، الشق الأخير من سؤال السيد المستشار ما كانشاي وارد في السؤال اللي توصلت به، ولكن ما كاينش هناك مانع من أجل الإجابة عليه لأن كان تم طرحه في السنة الماضية.

فعلا، جل المؤسسات ديال التعليم العالي الخاص تعاني من هاد المشكل ديال عدم الاعتراف بالشهادات المخولة من طرف هاد المؤسسة. بدون شك أن التعثرات اللي حالت دون صدور المراسيم التنظيمية ديال هاد الاعترافات في السابق كانت عندها واحد المرجعية، المرجعية كانت كالتالي: أن القطاع الخاص يشتغل أساسا من أجل توفير الكفاءات التي ينتظرها القطاع الخاص، وبالتالي فالقطاع الخاص ما محتاجنشاي للاعتراف بالشواهد.

بدون شك أن جزء كبير من هذا المنطق كان صحيح في البداية، على اعتبار أن المؤسسات الآن ديال التعليم الخاص - في مستوى التعليم العالي طبعا - اللي عندها واحد السمعة فيما يرتبط بجودة التكوين ما كتعانيش من هاد المشاكل، بحكم أن الخريجين ديالها كيلقاو مناصب العمل ديالهم ومطلوبين في سوق الشغل دون أي مشاكل، وبالتالي هاد القصة ديال المعادلة ما مطروحاش لهم.

الاعتبار الثاني الآخر، وهو أن هاد المسألة ديال المعادلة ماشي هي اللي رابطة المصير فيما يرتبط بسوق الشغل، وغنعطي - للأسف - كمثال على ذلك وهو واقع الشهادات المخولة من طرف التعليم العام اللي احنا كنعرفو بأن واحد العدد ديال المسالك، رغم الاعتراف ديال الدولة بها، لأنها هي أصلا مسالك داخل الجامعات المغربية - للأسف - لا تفضي إلى عمل بالنسبة لحاجيات سوق الشغل.

في رأيي هاذ المسألة خصها تدبير من منطق آخر، اللي هو أن الآن احنا بالنسبة لنا في تصورنا، القطاع الخاص كما القطاع العام هما فقط روافد لإنتاج كفاءات بشرية وطاقات اللي مجتمعنا محتاجها بالنسبة للمستقبل. اللي من المفروض يكون، وهاد الشي كنحاولو نشتغلو عليه الآن، وهو أن يدخل هاد الشي ديال العرض ديال التعليم الخاص بشكل عام في المستويات كلها ديال المنظومة ضمن تصور شمولي اللي اسمه "المدرسة المغربية".

هاد المسألة أنا واعي بأنها ماشي مسألة ديال 4 سنوات أو 5 سنوات، لأن خصها واحد الاجتهاد على مستويات كثيرة، ماشي فقط المستويات التنظيمية، ولكن كذلك مستوى هيكلة العرض التربوي الخاص، الآن كنعرفو بأن واحد العدد ديال المؤسسات كتشتغل بإمكانات بشرية محدودة جدا لاعتبار بسيط جدا وهو أن هاد الكفاءة اللي كنسميوها "المدرس" راه ما متوفراش في البلاد، وما متوفراش لماذا؟ لأن المنطقة، الفضاء الوحيد اللي كينتج المدرسين هو التربية الوطنية، وبالتالي اللي عندو شي مدرسة في القطاع الخاص، وحتى بغا يكون عندو غدا مدرسين تابعين له، راه ما كاينش مدرسين أكفاء في سوق الشغل، فهاذي كذلك أمور اللي خصنا نكونو واخذينها بعين الاعتبار.

نهاية الأمر، باش نكون مختصر، إلى تصورنا بأن غدا غادي يكون عندنا وضوح كافي فيما يرتبط بحاجياتنا على جميع المستويات ديال المنظومة، وأنه من ضمن هاذ الحاجيات نكونو عارفين بأنه هناك جزء منها الذي سيتم الإجابة عليه من خلال العرض التربوي الخاص، والجزء الآخر، بدون شك، هو الأساسي اللي غادي يتم الإجابة عليه من خلال المدرسة العمومية، أعتقد أنه نكونو وضحنا الصورة بشكل أكثر دقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عزيز الفيلالي:

نعلم مسبقا أن هذه الشواهد لها صلة في غالب الأحيان مع قطاعات وزارية أخرى، مثلا مع وزارة الصحة، مع وزارة المالية، مع وزارة الأشغال

العمومية، ولكن تبقى وزارة التعليم هي قطب الرحى لكل هاته الشواهد، يعني نحن نترجى منكم ونتمنى أن تأخذوا هذا الملف بكامل الجدية، وهذا ما عهدناه فيكم، السيد الوزير، لإتمام هذا الموضوع بصفة نهائية، لأن السيد الوزير هناك بعض الناس اللي بالنسبة لهم مجرد ترخيص الوزارة لبعض المدارس هي ضمانة كافية لحقوقهم، وبالتالي الشخص، السيد الوزير، حينما يقدم على مدرسة، وثمن الدراسة بها لمدة سنة هي 100.000، فهذا تيكون على حساب عائلته وعلى حساب واحد العدد ديال الأشياء، ولكن هو يقدم على هذا ترجيا أو يتوخى من هذا أن يفتح لابنه أو لبنته الباب على مصراعيه في سوق الشغل.

إلى كانت المفاجأة، والدبلوم على خمس سنين، وهذا ما حصل بالنسبة لإحدى المدارس، وأنتم تعلمون هذا الشأن في آخر السنة الماضية، من بعد أربع سنين عاد يفاجأ لا الآباء ولا التلاميذ بأن هاد المدرسة لا يمكنها ولا باستطاعتها أن تمنح دبلومات. فما الغرض من الدراسة؟ التحصيل، أقول لك، السيد الوزير، بأن الغاية عند العائلات ليس هو التحصيل، الغاية راه هو الشغل، السيد الوزير.

نحن نأمل، وهذا أملنا ورجاؤنا فيكم، السيد الوزير، وهذا عودتنا عليه الحكومة الحالية، أنها فتحت واحد العدد الملفات اللي كانت شائكة، وكانت ربما بمثابة طابوهات، واللي حقق فيها واحد العدد ديال النجاحات، نتمنى أن يكون هذا الملف هو أن يحظى هذا الملف بنفس العناية، وأن يكون هذا الموضوع يحل بشكل نهائي.

نحن كفريق استقلالي عالجنا بعض الملفات، ولكن من تارة لأخرى، عالجنا مثلا ملف البصريات واللي كان يعني عندو علاقة ب500 شاب وشابة، تصوروا معي، السيد الوزير، أن هؤلاء أصحاب البصريات درسوا لمدة ثلاث سنوات، وعند تخرجهم قيل لهم، فقط احنا أعطينا لكم المعرفة، الدبلوم هو ليس بشيء، وكان الموضوع هو موضوع ديال وزارة التعليم مع وزارة الصحة. وعالجنا مؤخرا على صعيد الفريق النيابي بمجلس النواب ملف ديال الصيادلة المتخرجين بأوربا الشرقية، وكان الملف له علاقة ب600 شاب وشابة.

نتمنى، السيد الوزير، بأن هاذ الأشياء، ما نبقاوش نعالجها بطريقة ظرفية، أن تكون لها معالجة جذرية، لأنه المسألة متعلقة بمصير أبنائنا، وأنا من هذا المنبر أحيي المدارس العليا، والناس اللي فكروا في الاستثمار في هاد المدارس، تيبقى هو إيجاد الحلول والاعتراف بالدبلومات، وهذا شأن الوزارة لتأخذ جميع الاحتياطات ديالها، لأننا قيل لي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن الدولة تعترف بمهندس ليس متخرج من مدارس الدولة.

السيد الوزير، في الأول لا ترخصوا لها، مترخصوش لهاد المدرسة، لأنه اللي مشى، أنا تنكررها راه ممشاش لتحصيل العلم، راه مشى لإيجاد الشغل، ولدخول سوق الشغل من بابه الواسع.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر الآن إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري، وعددها تسع أسئلة، خمسة منها تتناول موضوع الموسم الفلاحي الحالي.

ونظرا لوحدة الموضوع، نستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها، وللإشارة سيتولى الإجابة عنها بالنيابة السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول الموسم الفلاحي الحالي، للمستشارين المحترمين السادة: الحو المربوح، محمد بلحسان، المعطي بنقدور، أحمد الكور، عابد شكيل، محمد المنصوري، عبد الله عباد، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد عابد شكيل:

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، عرفت بلادنا، والحمد لله، تساقطات مطرية مهمة، عمت جل مناطق المملكة، سيكون لها إن شاء الله تأثير إيجابي على الموسم الفلاحي الحالي، كما ستمكن من الرفع من حقينة السدود ودعم الفرشة المائية.

وفي ظل هذه الظروف المواتية نوعا ما، تترقب ساكنة العالم القروي، والفلاحين بصفة خاصة، الإجراءات التي ستتخذها الحكومة برسم هذا الموسم، سواء على مستوى أثمنة البذور المختارة أو الأسمدة أو الأعلاف.

وفي هذا الإطار، نطالب الحكومة بإعطاء مزيد من الاهتمام ومزيد من الدعم لهذه المواد حتى يتمكن الفلاح من اقتنائها بأثمنة معقولة، خصوصا ونحن نعلم أن الموسم الفلاحي الماضي قد أثر بشكل كبير على إمكانية أغلب الفلاحين نظرا لحصيلته المتوسطة، ونظرا لغلاء الأسمدة والبذور والأعلاف خلاله.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة برسم الموسم الفلاحي الحالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول الموسم الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، أحمد القادري، محمد بلحسن خيير، إسماعيل قيوح، الطاهر الفيلالي، فوزي بنعلال، خديجة الزومي، علي قيوح، عبد الكبير برقية، بلعيد بنشمسي، مصطفى القاسمي، عبد الحميد بلفيل، العربي المحرشي، احباشيش التيجاني، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

بطبيعة الحال هاد السؤال الذي وضع من طرف هذه المجموعة من الزملاء في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية قد طرح منذ سنة، وكنا نتكلم عن كيفية مواجهة الحكومة للتحضير للموسم الفلاحي السابق في ظل ما عرفه المغرب من جفاف.

ولكن الآن الوضعية تغيرت رأسا على عقب، وجيء بهذا السؤال في التوقيت بالنسبة لتهييء الموسم الفلاحي، ولكن في ظروف مناخية مغايرة تماما، وبالتالي، السيد الوزير، بدون شك أنه سيكون قد هيأ جوابا مطابقا للتغيرات المناخية، وغير مطابق كذلك لما جاء في السؤال، وبطبيعة الحال لابد أن نتكيف مع الوضع الحالي، لكي لا نبقى نتكلم عن مرحلة قد أصبحت متجاوزة ولله الحمد.

الآن المغرب قد عرف تساقطات مطرية هامة في شتى المناطق، وكذلك فيضانات محولة في بعض الأقاليم، بل كارثية، قد استوجبت التدخل السريع للحكومة انطلاقا من التعليمات الملكية، وقد سمعنا هذا الصباح تخصيص ميزانية هامة بتعليمات ملكية في حدود 2 مليار درهم لإسعاف المتضررين.

وبطبيعة الحال، إذا كان هناك من قطاع له التصاق بالتساقطات المطرية وبملء حقينة السدود فهي القطاع الفلاحي، الآن نتساءل ما هي العدة أو الإجراءات التي ستتخذ أو اتخذت من طرف الحكومة في ظل المعطيات الجديدة من أجل كذلك تهييء موسم فلاحي في ظروف حسنة من تهييء للبذور وللأسمدة، وللتغلب على الفيضانات في المناطق المنكوبة، وكذلك الإجراءات المتخذة مع القرض الفلاحي لإسعاف كافة الفلاحين لتكون إن شاء الله سنة فلاحية بامتياز، يرتفع فيها المحصول، وتنتفع منها البلاد والعباد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول استعدادات الموسم الفلاحي الحالي، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، عبد الحميد السعداوي، يونس العراقي، أحمد الجوهري، سعيد التدلاوي، حسن أبو العز، عمر لمكدر، خالد برقية، لحسن بوعود، عبد الكريم الهمس، الحسن أمزوغ، حسن أوتغلياست، إدريس حسني، عبد القادر قوضاض، الهاشمي السموني، محمد فضيلي، إبراهيم فضلي، بوسلهام بيتة، فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد حسن أبو العز:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين المحترمين،

عرفت بلادنا خلال الأيام الأخيرة تساقطات مطرية مهمة، ولله الحمد، تفاعل معها الفلاحون خلال انطلاق موسم الحرث الذي سيأتي هذه السنة في ظروف صعبة جراء ارتفاع المصاريف وغلاء الأسعار، ناهيك عن غلاء الأعلاف والبذور والأسمدة، علما أن بلادنا تعتبر بلدا منتجا ومصدرا للفوسفاط، مما يزيد من معاناة الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين ينتظرون اليوم من الحكومة الإسراع بتوفير الظروف الملائمة لمساعدتهم على عملية الحرث، وذلك بتقديم الدعم وتسهيل القروض وإيجاد حل للانعكاسات السلبية للزيادة المتواصلة والمرتقبة في أثمنة المحروقات على القطاع الفلاحي والبذور والأسمدة.

فرغم المجهودات التي بذلها من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي والنتائج المحصل عليها، فإن هذا القطاع لازال يعاني من عدة معيقات، تحد من إمكانية استغلال المؤهلات وتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية، إذ تشكل وضعية البنيات العقارية، إضافة إلى (...) إحدى هذه العوائق.

لهذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات التي ستتخذونها من أجل دعم انطلاق موسم فلاحي، وتجاوز الإكراهات السالفة الذكر؟ وما هي التدابير الاستعجالية التي ستتخذونها من أجل خفض أثمنة الأسمدة والبذور ومنحة الفلاحين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع الموجه دائما إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول برنامج مخطط المغرب الخضر، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طلحة، خيري بلخير، الحبيب لعلج، عبد السلام الهمص، الأمين الدراق، علال عزيوني، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد طلحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

إلا أن هاذ السؤال ما عندوش شي ارتباط مع الموسم الفلاحي، إلى بغيتو نطرحوه نطرحوه...

السيد الوزير المحترم،

تقدمتم يوم 22 أبريل 2008 أمام جلالة الملك بإستراتيجية تحت عنوان " المغرب الأخضر"، هذه الاستراتيجية أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها جريئة وذات بعد نظر وذات مصداقية كبيرة، كونها مبنية على دراسة علمية دقيقة، وقدمت في حضرة صاحب الجلالة نصره الله، الذي سيضمن لها

الاستمرارية والدعم الكافي، كذلك قدمت أمام أرضية كبيرة من المفكرين والمسؤولين والأطر والمستخدمين والفاعلين المهنيين على عدة مستويات، كما أن مصداقيتها تستمدها من التزام الحكومة في شخصكم، وأتيتم بالآليات والوسائل لتنفيذها، وأخص بالذكر الوكالة لتنفيذ المخطط الأخضر.

وفيما يخص الإمكانات أيضا برمج في ميزانية 2009: 4 مليار ديال الدرهم عوض 1,6 مليار، لكن برمج في 2008 أي بزيادة قدرها 150%.

يمكن القول أنكم حققتم في أقل من سنة ما لم يحقق منذ الاستقلال في هاذ القطاع الحيوي، إذا ما طبقت هذه الإستراتيجية بصدق وبكيفية سليمة وممنهجة، ومن شأنها أن تؤهل القطاع الفلاحي بكيفية ترضي الجميع، وتساهم في الرفع من اقتصاد الوطن.

السيد الوزير، غير أنه الامتحان الحقيقي لمصداقية هذه الإستراتيجية يكمن في البرامج والعمليات التي ستحددها المصالح الخارجية للوزارة على أرض الواقع، أي على الصعيد الإقليمي والجهوي. وإذا ما أخذنا إقليم فكيك كمثال، السيد الوزير، وإلى يومنا هذا، لم يتم أي اجتماع، لا على الصعيد الإقليمي ولا الجهوي لشرح مضامين هذه الإستراتيجية، ولا إشراك الفلاحين والمهنيين والمهتمين بالقطاع الفلاحي في إعداد البرامج الجهوية.

ما نخشاه، السيد الوزير، أن تحملوا الفلاحين شيئا لا طاقة لهم بها أو أن تغفل البرامج عن أشياء فيها منفعة للفلاحة، ويكون فات الأوان، خاصة وأن رؤساء المصالح الخارجية والموظفون، وسيتم انتقالهم يوما ما.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، عن الإستراتيجية والمقاربة التي اعتمدتموها لتحديد البرامج الإقليمية والجهوية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي، للإجابة نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (نيابة عن السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري):

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

بداية، أود الإشارة إلى أن الموسم الفلاحي 2008-2009 يكتسي صبغة خاصة، باعتباره الموسم الأول لتنفيذ مخطط المغرب الأخضر الذي يرمي إلى النهوض بالقطاع الفلاحي لجعله إحدى الرافعات الأساسية للاقتصاد الوطني.

لذا، فقد حرصنا في حدود الإمكانيات المتاحة على أن تشكل التدابير المتخذة قفزة نوعية بهدف التغلب على بعض العوائق التي تحول دون تطور القطاع، والمتمثلة على الخصوص في ضعف المردودية الناتجة عن ضعف حسن استعمال المدخلات الفلاحية من بذور وأسمدة وماء، وضعف التنوع الزراعي المتميز بهيمنة زراعة الحبوب.

ويمكن إجمال أهم هاته الإجراءات على الشكل التالي:

أولا، بالنسبة للبذور، تم:

- توفير كمية قياسية، بلغت 1,2 مليون قنطار، وهي تمثل ضعف معدل المبيعات السنوات السابقة؛

- الرفع من الدعم الموجه للقمح الطري ليصل إلى 130 درهم للقنطار، والحفاظ على مستوى الدعم في حدود 115 درهم للقنطار بالنسبة للقمح الصلب والشعير؛

- تهييء البذور بالنسبة للموسم المقبل لتوفير 1.5 مليون قنطار.

ثانيا، بالنسبة للأسمدة:

- رغم ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، تقرر الحفاظ على أثمنة السماد 14-28-14 في نفس المستوى ثمنه المسجلة خلال يناير 2008؛

- تخفيض أثمنة الأسمدة (DAP 0-46-18) و(MAP 0-55-11) و48% TSP بنسب تتراوح ما بين 42 52%، والهدف من هذا التخفيض هو تشجيع استعمالها لكونها تلائم جل أنواع تربة بلادنا الغنية بالبوطاس.

- تدخل شركة صوناكوص لأول مرة في توزيع الأسمدة لإضافة التنافسية وتوفير الحزمة التقنية الموصى بها لتحسين الإنتاجية والجودة.

- ترشيد استعمال الأسمدة عبر مواصلة تشجيع التحاليل المخبرية (50%)، والشروع في برامج وضع خرائط لتحديد مستوى الخصوبة بشراكة مع المجمع الشريف للفوسفاط.

وحسب المعطيات المتوفرة، يتبين أن الموسم الحالي يعرف انطلاقة جد مرضية بفضل الأمطار التي سجلتها مختلف مناطق الإنتاج، فبالنسبة للزراعات الخريفية على سبيل المثال وصلت مبيعات البذور 323 ألف قنطار أي بزيادة قدرها 26% ومبيعات الأسمدة 170 ألف طن أي بارتفاع قدره 15% والمساحات المحروثة مليوني هكتار، في حين شملت عملية البذر300 ألف هكتار، زائد 90%.

ثالثا، على مستوى المكننة: ستتم مواصلة العمل بالدعم الموجه للجرارات بنسبة 40%، والآلات الفلاحية الأخرى بنسب تتراوح ما بين 35% و60%.

رابعا، فيما يخص السقي: ستتم مواصلة العمل بالدعم الموجه للتقنيات المقتصدة في الماء، الذي يصل - كما يعرف الجميع - إلى حدود 60%، ومن المرتقب تجهيز حوالي 23 ألف هكتار بالري الموضعي في إطار البرنامج الوطني الذي يهدف إلى تجهيز 550 ألف هكتار خلال 15 سنة المقبلة.

خامسا، وعلى مستوى تنويع الزراعات والاستغلال الأمثل للمؤهلات الفلاحية لمختلف المناطق الفلاحية، سيعرف الموسم توزيع حوالي 5,6 مليون شجيرة مدعمة في 80%، منها 5 الملايين شتلة زيتون أي بارتفاع قدره 31% مقارنة مع الموسم الفارط، وكذا الانطلاق الفعلي لبرنامج

حساب تحدي الألفية، حيث سيتم غرس 6600 هكتار وتأهيل 7200 هكتار من الزيتون.

وأخيرا الرفع من المساحة المخصصة للبواكير (6%+)، ومواصلة الدعم الخاص بالوقاية من الدبابة البيضاء وإنعاش التصدير عبر الجو.

سادسا، بالنسبة للإنتاج الحيواني: ستتمحور التدابير المتعلقة حول إغاثة وحماية الماشية بالمناطق المتضررة، حيث سيتم توزيع الشعير والأعلاف المركبة المدعمة، سيتم كذلك تلقيح القطيع الوطني من الأغنام والماعز حوالي 22 مليون رأس ضد مرض الطاعون، وقد تم لحد الآن تلقيح 11 مليون رأس من الأغنام والماعز.

وأخيرا، مواصلة البرامج المتعلقة بالتحسين الوراثي بتنويع الموارد الغذائية، وتأهيل المجال الرعوي، وحماية القطيع من الأمراض المعدية.

وبخصوص تفعيل مخطط المغرب الأخضر، سيعرف الموسم الحالي، كونه أول موسم في إطار هذا المخطط، اتخاذ إجراءات تنظيمية وقانونية لوضع اللبنات الأساسية لإنجازه في أحسن الظروف، أذكر منها على الخصوص:

- إعداد المخططات الجهوية، والتي قطعت أشواطا مهمة، ونحن بصدد اللمسات الأخيرة عليها قبل مناقشتها مع الفاعلين المحليين المعنيين؛

- إصدار مجموعة من القوانين، تروم عقلنة تدخلات الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها؛

- إحداث وكالة التنمية الفلاحية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية، وإعادة هيكلة الوزارة ومراجعة النظام الأساسي للغرف الفلاحية؛

- وأخيرا، الشروع في تنفيذ بعض عقود البرامج المبرمة بمكناس تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة بمناسبة انعقاد المناظرة الوطنية الأولى للفلاحة، ويتعلق الأمر على الخصوص بعقد البرنامج الخاص بالزراعات السكرية، حيث سيتم الرفع من المساحة المخصصة للشمندر السكري بحوالي 5%، وتلك المخصصة لقصب السكر بحوالي ألف هكتار، وعقد البرنامج المتعلق بالحوامض، حيث سيتم غرس حوالي 6800 هكتار، منها:

- 4300 في إطار تجديد البساتين؛

- 2500 في إطار توسيع المساحات مقابل وتيرة سنوية لن تتعد إلى حدود الآن 3500 هكتار.

وأخيرا، وكما لا يخفى عليكم، يشكل التمويل العنصر الأساسي في إنجاح هذا المخطط، وكما تتبعتم فقد أشرف صاحب الجلالة يوم الجمعة الفارط على توقيع اتفاقية بين الدولة، ممثلة في وزيري الفلاحة والمالية، والقرض الفلاحي لتعبئة حوالي 20 مليار درهم في أفق 2013، سيخصص قسط كبير منها لتمويل الضيعات الصغرى والمتوسطة في إطار الشراكات الجهوية للتمويل الفلاحي، كما شرعنا في الاتصال مع مختلف الأبناك الأخرى لدراسة إمكانية مساهمتها في تمويل المخطط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر الآن إلى التعقيبات، التعقيب الأول لفريق التجمع والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير على أجوبتكم، ونحن نعترف أن مخطط المغرب الأخضر هو شيء مهم لبلادنا، كما نعترف لكم بشيء كذلك مهم في هذه السنة هو تخفيض ثمن الأسمدة، إلا أن الفلاح المغربي لابد له من الاستقرار.

الفلاح المغربي، السيد الوزير، لازال يعيش مع مشكل المديونية، مع القرض الفلاحي، أنا لا أتكلم على الفلاحة اللي داو 20 مليار و30 مليار و40 مليار، ولكن أتكلم على الفلاحين الصغار، اللي هما تيعيشوا إلا من الفلاحة، واللي أخذ 10 ديال الملايين، السيد الوزير، وصبحت لو اليوم 100 و120 مليون و130 مليون، وما عندوش القدرة باش يخلصها.

في هاد الوقت ما عندوش حتى القدرة باش يخمم للعمل، فهذا إلى ابغينا نزكيو الأعمال ديالنا، وبالخصوص في السياسة الحالية، اللي تنشكروكم عليها، بغينا نعززو مخطط المغرب الأخضر، لابد ما نعطيو لهاد، لأننا نحن نعمل من أجل البشر، من أجل الفلاح، هاد العنصر لابد ما نعطيوه شيئا من الاستقرار.

كذلك، السيد الوزير، تكلمتو على شيء مهم هي ماشي سياسة جديدة، ولكن سياسة أصبحت الآن تترد علينا أموال كثيرة هي البواكير.

السيد الوزير، نحن في حاجة إلى مراقبة الأدوية، الفلاح المغربي يقوم بدوره في هذا المجال، وأصبح الآن تتعرفوا ينافس ويقوم بمنافسة شديدة مع أكبر الدول الأوربية، وهو في حاجة إلى الحكومة لتراقب ما تأتي به من الخارج، وبالخصوص فيما يتعلق بالأدوية.

نتكلم عن الفلاح، ونتكلم عليه كبشر، وهو أساسي لنا، لابد أن نرى قضية تأمين المنتوجات ديال هاد الفلاح، لابد أن يحظى كذلك المنتوج ديالو بتأمين حتى لا يكون.. حتى لا يعيش كذلك في عدم الاستقرار، وهذا شيء ضروري، السيد الوزير، ونحن عازمون على أنكم قادرون على هذا.

كذلك، السيد الوزير، ونحن في العهد الجديد، لابد ما يحظى هذا الفلاح بشيء أصبح في مستهل المغاربة، وهي كذلك التأمين ديال الفلاح على الأمراض، حتى هو كجميع المغاربة، لابد أن نعطيه هاد الشي اللي هو في حاجة إليه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، التعقيب الثاني للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري ابغيت أن أنوه بالجواب ديال السيد الوزير، اللي جا هو في نطاق، في الحقيقة، التعريف بالبرنامج الحكومي بخصوص مواجهة الموسم الفلاحي الحالي، وكذلك بخصوص السنوات المرتقبة في إطار مخطط المغرب الأخضر.

بطبيعة الحال، هادي مناسبة في جلسة الأسئلة الشفوية لإيصال البرامج الحكومية، في نظري، والذي استفدنا كثيرا من أجوبة السيد الوزير باعتبار أنه تطرق إلى إشكالية البذور، الأسمدة، المكننة، الإنتاج الحيواني، القرض الفلاحي، التشجير، إلى غير ذلك من المواضيع الملتصقة بالتهييء للموسم الفلاحي، ومن خلاله التعريف بما سينجز في القطاع الفلاحي.

أعتقد أننا ستكون لنا مناسبة كذلك في إطار اللجنة المختصة لتوسيع النقاش، ولكن أعتقد أن هذا الخطاب التفاؤلي، هاذ الخطاب المنبثق من حوار، ومن برامج حكومية متوافق عليها، ينبغي أن يتم إيصاله بطريقة مبسطة إلى كافة الفلاحين على الصعيد الوطني لخلق أو لدعم الآمال المولد لديهم في هذه السنة، التي هي فيها بشائر الخير، نظرا لتعميم الأمطار على الصعيد الوطني، رغم الفيضانات المهولة التي عرفتها بعض المناطق.

وأتمنى كذلك أن تصل تلك البذور التي تكلم عليها، السيد الوزير، وكذلك الأسمدة إلى المراكز الفلاحية في المناطق النائي ، وأن تكون رهن إشارة ذلك الفلاح البسيط الذي لن يتأتى له التعرف على هذه الإجراءات المهمة جدا التي اتخذتها الحكومة، وكذلك أن يصل إلى تلك الإعانات وتلك الامتيازات التي خصصت له، إلا عن طريق تعميم التواصل على صعيد المراكز الفلاحية في المناطق النائية على الخصوص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الفريق الحركي له تعقيب ثالث.

المستشار السيد حسن أبو العز:

السيد الوزير، شكرا على عرضكم القيم، ولكن، السيد الوزير، بالنسبة للبذور، الحقيقة الدولة عملت مجهود كبير وتدخلت واشترت مليون و400 ألف قنطار هي سابقة للشركة الوطنية لإنتاج البذور، ولكن، السيد الوزير، ما ننساوش بأنه هاذ البذور ماشي كلها مختارة، هاذ البذور اللي تسوقت الشركة ماشي كلها مختارة بصراحة، فيها تقريبا 700 ألف قنطار هي اللي تعاقدت مع المكثرين، والشي الآخر غير (bon à semer)، إلخ... جمعت واحد الحصة كبيرة.

ولكن، السيد الوزير، تيبقى الثمن مرتفع كثير، 400 درهم بالنسبة للقمح الطري، و630 درهم للقمح الصلب، هذا كثير، لحد الآن، السيد الوزير، الفلاحة ما باعوش المنتوج ديالهم، الفلاحة دابا كيدوروا بالمنتوج ديالهم ب220 درهم، والقمح ب300 درهم، لحد الآن ماباعوش، الآن دابا كيفاش غادي يمشي الإنسان يخلي القمح ب300 درهم ، ويمشي للشركة الوطنية يتسوق القمح ب630 درهم، هذا لا يعقل، لأن في عملية التسويق كانت الدولة تراجع راسها وتدير واحد البرنامج ديال التسويق، اللي غادي يكون حتى الفلاحة يبيعوا ديالهم كلشي ويتسوقوا كلشي باش يمكن لهم يتغلبوا على هاد البذور المختارة ويدوزوا للشركة الوطنية، ويتسوقوا منها لأنهم غادي يبيعوا القمح الطري ديالهم والقمح الصلب بواحد الثمن اللي هو مناسب، ويبقى لهم واحد الفرق ديال 100 درهم يمكن يمشيو، دابا راه صعيب بزاف.

بالنسبة للشعير، مكاينش كيلو واحد في الشركة الوطنية لإيجاد البذور، كنقول للسيد الوزير مكاينش.

بالنسبة للأسمدة مرتفعة بزاف، بصراحة، باش نكونو واقعيين، بالنسبة لهاد السنة الحمد لله سنة ممطرة ديال الخير، وعلى ما أظن إلى ما خانتني الذاكرة فالشاوية ورديغة اللي وصلت لواحد 140، 150 متر ، تقريبا نص المعدل ديال الصابا ، احنا 360 كنديرو صابة ممتازة، كنديرو فيها... ولله الحمد، ولكن بالنسبة للبذور خصنا نديرو جوج القناطر، السيد الوزير، ولكن الثمن مرتفع بزاف، ثلاثة مرات، هم طلعوه 200% عاد هبطوه لـ 100%، بصراحة باقي غالي.

بالنسبة للقروض، لحد الآن القرض الفلاحي باقي مربع يدو، ما كيعطيش قروض، وخصو يرفع من السقف ديال القروض، واش 2000 درهم غادي تشري ليه، تشري جوج قناطر ديال القمح، وتشري جوج قناطر ديال الفارينة، ميمكنش لو، خصو يراجع السقف ديال القروض، لأن واحد العدد دابا الناس راه كتدور في القهاوي وفي المقاهي، مساكن كيدوروا باش ياخذوا القروض لحد الآن العقود ديال القروض مكايناش في القرض الفلاحي.

بالنسبة للتأمين "لامامدا" بالنسبة للجفاف راه لحد الآن الناس متخلصتش، حتى اسميتو محاربة الجفاف راه هو ديال الدولة، ولامامدا غير كتسير، هاذ شركة لامامدا غير كتسيرو، ولكن العقد اللي تعاقدت مع الفلاحة ما التزمتش به، حتى لدابا شهر 9 عاد بغات تراقب في شهر 10، حتى حرثوا الناس وبغاو يدخل الموسم الآخر عاد غتدير المراقبة، دارت خبير في خبير في خبير بالنسبة للمناطق اللي كيشملها الجفاف.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، التعقيب الثاني لفريق التجمع والمعاصرة.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

حقيقة من أجل إنجاح مخطط "المغرب الأخضر" وهو جعل العنصر البشري أساس نجاح هذا المخطط، لأننا نعرف أن هناك عدم التواصل ما بين رؤساء المصالح، بعض رؤساء المصالح، والفلاحين، هذا هو اللي غادي يجعل أن هاد المخطط باش ينجح لابد يكون هناك تواصل ما بينهم لأننا

نعرف لحد الساعة بعض رؤساء المصالح يتغيبون ولا يعطون القيمة للكساب، ونحن نعرف أن المنطقة الشرقية، وبالخصوص المنطقة الشرقية الجنوبية تعتمد على الكسب، ومن أجل عقد توازن بين الأقاليم لدعم المشاريع الخاصة للأقاليم النائية، التي ليس فيها صناعة فلاحية، لابد أن يكون دعم خاص لهذه المناطق.

هناك فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني لأن نعرف أن الآن بالخصوص السنوات الماضية حول ما يتعلق بالمنتوج الحيواني في المنطقة الشرقية، وهي قضية الوسطاء، التي تجعل أن الوسطاء يتدخلون كثيرا ما بين الكساب وبين المستهلك، وتكون هناك الفرق بين الأثمنة في اللحوم الحمراء ما بين 5 دراهم إلى 10 دراهم في الكيلو، وهذا مكيربحو لا المستهلك ولا الكساب.

هناك عقد برنامج اللي عقداتو الحكومة مع بعض الجمعيات المهنية، وهو كمثل الدبح السري، أين وصلت الحكومة في هاذ القضية ديال الدبح السري؟ ونعرف أن أكثر من 50% في المغرب وهو الدبح السري، واللي الآن المجازر في الدار البيضاء دايرين إضرابات، ماذا أعدت الحكومة لهذا المشكل اللي في الحقيقة كيرجع بالأساس للكساب اللي هو المتضرر الأول؟ وكذلك التهريب ديال الأغنام، وبالخصوص المنطقة الشرقية اللي معروفة على هاد تهريب الأغنام، لأنه كيضر بالكساب، ما بين الكساب وبين التاجر.

وفي الأخير، نطلب من السيد الوزير أن يبلغ الحكومة، وبالخصوص وزير الفلاحة عن هاذ المشاكل التي يعانيها الكساب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري):

في الواقع معنديشاي شي تعقيب خاص بهاد القضايا اللي تمت الإثارة ديالها، أنا سجلت كل النقط اللي تم التداول ديالها، وللتذكير فقط ما تمت إثارته حول البذور فيما يرتبط بسياسة التسويق أساسا، فيما يرتبط بمستويات الأثمنة الآن، كذلك التعثرات اللي تيعرفها انطلاق القروض الفلاحية وأساسا منها قضية السقف المحدد الآن في 2000 درهم، ومراجعة العود مع لامامدا، وطبعا كل ما تمت إثارته في التدخل الأخير ديال السيد المستشار حول المعاناة ديال الكسابين في المناطق الشرقية أساسا، فيما يخص محاربة الدبح السري وتهريب الأغنام، هاذ الشي كلو غادي أنقله بشكل أمين للسيد وزير الفلاحة والمصالح ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالين المواليين تجمعهما وحدة الموضوع، ولهذا الغرض نستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السؤال السادس الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول الإعانات للفلاحين، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، عبد القادر قوضاض، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، أحمد جوهري، الحسن قيشوحي، محمد الكبوري، لحسن بوعود، سعيد أرزيقي، إدريس حسني، لحسن عباد، حسن أبو العز، عبد الرحيم الشرقاوي، حسن أوتغلياست، إبراهيم فضلي، فليتفضل أحد المستشار لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

إذا كانت الحكومة تعتبر الفلاحة كقطاع مهم، يستوجب النهوض به، وذلك عبر سن إستراتيجية جديدة، تهدف بالأساس إلى الزيادة في دخل صغار الفلاحين، وذلك عبر إعداد عروض تمويلية متنوعة حسب كل فئة من الفلاحين، فالأهم من ذلك هو الإسراع في تبسيط المساطر الإدارية لتمكين الفلاحين من الاستفادة سواء من الإعانات أو القروض في ظرف وجيز، يمكنهم من تلبية حاجياتهم الضرورية، فقد عبر الفلاحون عن استيائهم، بحيث يتماطل بنك القرض الفلاحي في تصريف الشيكات المسلمة إليه من طرف الشباك الوحيد بحجة انتظار أجوبة الجهات المركزية، مما يفقد الطابع الاستعجالي للحاجة لتلك الإعانات والقروض، فرغم الإصلاح الذي شهده نظام المساعدات المالية المتمثل في إنشاء الشباك الوحيد وإبرام اتفاقية بين الدولة ومؤسسات القرض الفلاحي، إلا أنه لم يحد من مشاكل وانتظارات الفلاحين.

وأمام هذه الوضعية المتأزمة، التي يعاني منها الفلاحون، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي المدة القانونية التي يمكن بموجبها لحاملي الشيك الذي يسلم له من طرف الشباك الوحيد لصرفه؟ وما هي الإجراءات الاستعجالية التي تتخذها الحكومة لمعالجة هذه الإشكالية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السابع الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول مآل صندوق التنمية الفلاحية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمن، ناجي مخاري، الطاهر الفيلالي، محمد بنزيدية، محمد لفحل، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، محمد أبو الفراج، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمد كرين:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيد وزير التعليم اللي جاوب على السيد وزير الفلاحة، ولكن نطلب منكم باش تبلغوه بأن توحشناه في مجلس المستشارين، لأنه مازال ما شفناهشي في هاد الدخول، وبالخصوص أن عندنا موسم فلاحي، ونبغيو ننبه الرأي العام على ما قامت به الحكومة، والسيد وزير الفلاحة يقوم بالكثير.

فالسؤال فيما يخص صندوق التنمية الفلاحية، هو في الحقيقة هاد الصندوق اللي كنشوفو فيه بعين الرحمة لأنه صندوق فعلا اللي كيمكن لو يجيب تنمية لأن كيشجع بعض العمليات اللي دونها ميمكنش ننجح.

هاد الصندوق هذا، السيد الوزير، الموارد ديالو هي كانت فيما قبل موارد ديالو هي معروفة، محدودة، على الحصر كانت الرسم على النخالة، تقريبا 250 مليون درهم، الرسم على الاستيراد 500 مليون الدرهم، الرسم على الاستهلاك الداخلي تقريبا 300 مليون درهم، وكذلك صندوق حماية القطيع تقريبا 120 مليون الدرهم، هاد الرسوم ديال النخالة وديال الاستيراد ما بقاوشي منذ سنتين، إذن اللي بقى الآن هو الرسم على الاستهلاك الداخلي، وكذلك صندوق حماية القطيع 300 على 120 مليون الدرهم، هي تقريبا 420 مليون درهم.

واستهلاك هاد الصندوق في ظل الماضي كان تقريبا 600 مليون ديال الدرهم سنويا، ولكن مع السياسة الجديدة للسيد وزير الفلاحة، هاد السنة إلى حدود أكتوبر وصلنا لمليار و140 مليون ديال الدرهم، اللي تصرفات من هاد الصندوق، وكذلك المتوقع أنه نوصلو لمليار و800 مليون درهم إلى نهاية السنة.

إذن الآن هاد الصندوق محتاج لموارد وموارد قارة، احنا علمنا بأن في مشروع قانون الميزانية تخطط بأنه تكون جوج ملايير ديال الدرهم في هاد الصندوق، احنا كنقترحو أنه مزيان إلى كانت الحكومة والمالية العمومية تسمح بهذا لأن كاين واحد شوية ديال الراحة فيما يخص الميزانية، واش هاد الراحة غتبقى دائما؟ مكنظنوش.

إذن احنا كنطلبو تكون هاد الموارد ماجية من المال العمومي، ولكن كذلك احنا كنقترحو بأن تكون موارد قارة، وهاد الموارد القارة من المنتوج الفلاحي أي مثلا نعطيو مثلا أسواق الجملة، المنتوج الحالي، المنوتجات المصنعة، وتدخل لهاد الصندوق، ولكن شريطة أنه فيما يخص المنهجية ديال صرفها، وفين بغيناها تمشي إشراك المهنيين، لأنه إلى شركنا المهنيين غادي نكونو منعنا هاد الصندوق من بعض التصرفات الحالية، مثلا الآن كنشوف ملي كنمشيو لصرف هاد الصندوق، كذلك كنلقاو بأنه كنصرفو على التأمينات، التأمينات ماشي هي التنمية، بأنه كنصرفو كذلك على بعض ديون المكاتب ديال (les ORMVA)، هادو ماشي التنمية هادي، بأن كنصرفو كذلك على الصحة الحيوانية، وهادي ماشي التنمية، مكنقولش بأن ما خناش نصرفو، ولكن نصرفو من موارد الدولة.

إذن اللي مطلوب الآن من السيد وزير الفلاحة هو أنه إيجاد حلول، ويقترحها للبرلمان ككل باش نلقاو موارد قارة لهاد الصندوق هذا، وكذلك نص تنظيمي لإشراك المهنيين عبر غرف فلاحية وعبر الجمعيات المهنية، وتكون هاد الآلية فعلا هي آلية التنمية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري):

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

منذ إحداثه سنة 1986، لعب صندوق التنمية الفلاحية دورا هاما في إنعاش الاستثمارات الفلاحية الخاصة، حيث أصبح يشكل أداة فعالة لتطبيق سياسة الحكومة في القطاع ووسيلة ناجعة للدفع بالاستثمارات المنتجة، وتحسين مردودية الضيعات الفلاحية، غير أن هذه المساعدات لم تكن تحقق النتائج المتوخاة منها بسبب تعقد المساطر والتأخر في صرفها.

ولمواجهة هاته الوضعية، تم مع بداية سنة 2008 اتخاذ عدة إجراءات بهدف تبسيط المسطرة، تمثلت على الخصوص في إحداث الشباك الوحيد كمخاطب وحيد للفلاحين على مستوى جميع المديريات الإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، تقليص المدة الزمنية لدراسة الملفات وصرف المساعدات المالية لصالح الفلاحين داخل أجل 30 يوم عمل تقريبا.

وبفضل هذه الإجراءات تم التوصل إلى نتائج مرضية، أذكر منها على الخصوص:

- وصل عدد الملفات المعالجة إلى نهاية شتنبر 2008 إلى حوالي 18 ألف ملف، أي ما يعادل مجموع الملفات المعالجة برسم 2007؛

- بلغ حجم المساعدات المالية إلى حدود 22 أكتوبر 2008 حوالي 1,4 مليار درهم، في حين لم تتعد هاته المساعدات 879 مليون درهم سنة 2007 بكاملها، ومن المتوقع أن يتم صرف مليار و785 مليون درهم عند نهاية السنة، وهو ما يمثل ضعف مساعدات 2007.

- تم تقليص مدة معالجة ملفات طلب المساعدة من ما يقارب 13 شهرا قبل الشروع بالعمل بالمسطرة الجديدة إلى حوالي شهر أو شهرين على أقصى تقدير حاليا.

وإذا ما تم تسجيل بعض التأخير في بعض الحالات، فقد يعزى ذلك إلى عدة أسباب، من أهمها:

- أن السنة الحالية تعتبر مرحلة انتقالية لتنفيذ المسطرة الجديدة؛

- كذلك العدد الهائل للملفات التي تم التوصل بها: 18 ألف ملف خلال تسعة أشهر، وكذا عدد مقررات الأداء التي تبعث يوميا إلى المصالح الجهوية

للقرض الفلاحي من أجل التسديد كنتيجة لرفع وتيرة معالجة الملفات من طرف المصالح المختصة للوزارة.

- وأخيرا نفاذ الاعتمادات التي تم تحويلها إلى مؤسسة القرض الفلاحي.

ولمعالجة هذا الوضع، تم اتخاذ التدابير التالية:

- تحويل اعتمادات إضافية للقرض الفلاحي المغرب من أجل تلبية طلبات الفلاحين، حيث تم تحويل 295 مليون درهم خلال الشهر الفارط وبرمجة تحويل 105 مليون درهم خلال الأسابيع المقبلة.

- وكذا انكباب مصالح القرض الفلاحي على وضع برنامج معلوماتي لمعالجة هذه المقررات في آجال جد قصيرة، وبالتالي تسديد المساعدات للمستفيدين داخل الآجال المحددة.

وعل عكس ما جاء في سؤال بعض المستشارين، فإن الإعانات لا تصرف عن طريق الشيكات، بل عن طريق تحويلات إلى الحسابات المفتوحة بوكالات القرض الفلاحي بالنسبة للزبناء أو نقدا بالنسبة لغير الزبناء.

أما عن مآل صندوق التنمية الفلاحية، فإننا نعي أهمية الدور الذي يلعبه كرافعة في إنعاش الاستثمارات في القطاع، لذا فإننا لن نذخر أي جهد لمده بالاعتمادات اللازمة، سواء من خلال الميزانية العامة للدولة 1,7 مليار درهم برسم سنة 2009 أو عبر البحث عن موارد أخرى لتنمية موارده.

كما تقرر في إطار التركيز على الاستثمارات الخاصة للفلاحين ألا يتم تسديد ديون المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي من هذا الصندوق، وهي تشكل حوالي 300 مليون درهم سنويا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك من تعقيب؟ من فضلكم الحفاظ على الوقت لأن الوقت يداهمنا، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا الوثيقة اللي تتعطى من المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، طبعا ليست شيك، ولكن نحن نعتبرها وثيقة بمثابة شيك، لأنه تعطى من المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي من بعد ما يستنفد الملف ديالك ويستنفد الشروط ديالو كلها تتعطاك واحد الوثيقة باش تمشي تسحب بها ذاك الإعانة ديال الدولة.

صحيح، الشباك الوحيد نتفق جميعا على أنه قيمة مضافة، لأنه كانت هناك ملفات تبقى في القرض الفلاحي عام، 8 أشهر، عام ونصفن مكتسواش، صحيح، حاليا اللي بغينا نفهموه وهو تدار الشباك الوحيد، وكاين هناك دورية وزارية تقول بأنه في وقت ما جبت ذيك الوثيقة من عند المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي على أساس أنه الملف ديالك تسوى، عندك 48 ساعة تاخذ الإعانة اللي كتعطيها لك الدولة، وإذا به، أنا كنهضر على المنطقة ديال الناظور بركان تاوريرت، وإذا به ملي كتمشي بذيك الوثيقة كتبقى تساين شهر، هذا لا يعقل.

هنا كيبقى نسائلكم واش ملي تدوز 48 ساعة يمكن لي نرفع دعوى، يمكن لي أن أرفع دعوى أمام القضاء؟ لأنه هذاك الفلوس فيها فوائد، والفلاح كيكون محتاج لها ومحتاج لذيك الفوائد هو يستفيد منها ويخلص الديون ديالو، بينما إلى بقت في شي مكان آخر، سواء القرض الفلاحي أو اقتضى الحال بما أنه أنا تعطات لي وثيقة من المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي كنعرف فلوسي من بعد 48 ساعة.

هذا إشكال تنعيشوه حاليا، صحيح الشباك الوحيد بالنسبة للمنطقة اللي كنتذاكر عليها تاوريرت- بركان- الناظور، هناك 776 ملف اللي تحطت، زايد عليها 180 ملف اللي تعاطات من القرض الفلاحي، تريتاو منها 417 ملف، معناه لا بأس، ولكن احنا تنهضرو على أساس أنه تعطال الفلوس ديال الفلاح مخصهاش تتجاوز في أقصى الحالات 72 ساعة، ما قلناش 48 ساعة، ولكن على أساس أنه ياخذ فلوسو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السؤال الثامن الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول كراء ضيعات الدولة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، أبو بكر عبيد، عبد السلام خيرات، أحمد العاطفي، محمد نقاد، محمد تحيفة، عبد الحميد فاتحي، حسن أكليم، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

لجأت الحكمة إلى كراء ضيعات صوديا وصوجيطا وفق مسطرة شفافة وبناء على دفتر تحملات واضح، وهو الأمر الذي ساندناه ودعمنا الهدف التنموي والتخليقي الذي كان دافعا إليه، غير أن عدة ملاحظات بدأت تظهر فيما يخص تدبير المستفيدين من هذه العملية، خاصة الشطر الأول لتلك الضيعات، ويتعلق الأمر على الخصوص بعدم احترام عدد ممن استفادوا من هذه العملية لدفتر التحملات الذي يعتبر المحدد الأساسي لاستفادتهم من تلك الضيعات.

فهل تواكبون، السيد الوزير، مدى احترام المستفيدين لدفتر التحملات؟ وما هي النتائج التي توصلتم إليها من خلال مراقبة مدى احترام التزامات المستفيدين؟ وما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها في حق المخالفين لهذه الدفاتر؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري):

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، وكما جاء في سؤال السادة المستشارين، تمت عملية الشراكة بين الدولة والخواص حول الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة وفق مسطرة دقيقة، الدولة من جهتها تضع في إطار طلب عروض دولية رهن إشارة مستثمرين مغاربة وأجانب وعاء عقاريا مهما على شكل كراء على المدى الطويل لإنجاز مشاريع فلاحية أو صناعة فلاحية، تكون مرجعيات للتنمية الفلاحية ونموذجا ناجحا لتسيير هذه الأراضي، في المقابل يتعهد المستثمرون في إطار دفتر التحملات بإنجاز مشاريع فلاحية أو صناعية غذائية، تمكن من استغلال أمثل لهذه الأراضي والمساهمة في إعادة هيكلة أهم سلاسل الإنتاج والحفاظ على مستوى التشغيل الحالي، مع خلق فرص جديدة للشغل.

وعلاقة بموضوع السؤال، قامت لجنة تقنية مختصة، ضمت ممثلين عن وزارتي الفلاحة والمالية وشركتي صوديا وصوجطا بزيارات ميدانية لتقييم مدى احترام المستثمرين لالتزاماتهم، الزيارة الأولى تمت في شهر فبراير 2008، وهمت 157 مشروعا، تجاوزت موسما من الاستغلال، وقد أبانت عن نتائج مشجعة، حيث أن 85% من المستثمرين بلغوا مستوى جيد في الإنجاز، في حين أن 15 % لم يحققوا المستوى المتوقع لأسباب مبررة في 12% ولأسباب غير مبررة 3%.

الزيارة الثانية تمت خلال شهر شتنبر 2008 وركزت على المشاريع 19 التي عرفت تأخيرا في الإنجاز، وبعد المعاينة صنفت اللجنة هذه المشاريع إلى 3 فئات:

- الفئة الأولى تتكون من 4 مشاريع تجاوز أصحابها العراقيل التي صادفوها وبدأت تعرف سيرا عاديا؛

- الفئة الثانية تتكون من 7 مشاريع، توجد حاليا في بداية الإنجاز، وتقترح اللجنة بخصوصها توجيه إنذار لأصحابها قصد الرفع من وتيرة الإنجاز طبقا للبرنامج المسطر في عقدة الشراكة؛

- والفئة الثالثة تتكون من 8 مشاريع، أخل أصحابها بالالتزامات المتعاقد بشأنها، ويقترح بشأنها توجيه إنذار يمنح 3 أشهر كمهلة لتنفيذ الالتزامات تحت طائلة فسخ عقدة الشراكة.

هذا، ولابد من التذكير أن كل المستفيدين قد وضعوا قبل تسليمهم المشاريع ضمانتين بنكيتين الأولى مخصصة لضمان ما يعادل الكراء لسنة واحدة، أما الثانية تهم تأمين الاستثمار المنصوص عليه في العروض، وتمثل 5% من حجم الاستثمار المزمع إنجازه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب اللي حقيقة منطلق من واحد الجودة في العمل ديال المراقبة والتتبع، واحنا كذلك قمنا بواحد العدد ديال الزيارات، احنا متفقين حتعدديا على هاذ الأرقام.

وحقيقة أن الهدف ديال هاذ المشروع هو هدف تنموي، ونتمنى أنه الوزارة تتبع هذه المسائل عن قرب، وكذلك نطلب من الوزارة أنه في إطار اللجنة تجيب للجنة هاذ المسائل مكتوبة وبالأسماء ديال الضيعات كيتفتح كذلك للسادة البرلمانيين والسادة المستشارين على الخصوص بتتبع كل واحد في الناحية ديالو مدى مصداقية هاذ العمل اللي قامت به الحكومة، اللي هو الهدف ديالو هو التنمية الفلاحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال التاسع والأخير في جدول أعمال هذه الجلسة موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول منع الشباك المنجرفة في حدود فاتح يناير 2012، للمستشارين المحترمين السادة: لحسن بيجديكن، يوسف بنجلون، عبد الواحد الشاعر، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نفضل، السيد الرئيس، تأجيل السؤال إلى الدورة المقبلة وحضور السيد وزير الصيد البحري، نحن لا نشكك في كفاءة السيد وزير التعليم للجواب على هذا السؤال، ولكن نود كذلك الجواب على التعقيب نظرا لخصوصية الموضوع وتقنيته، ونظرا لكون هناك اجتماع دولي في مدينة مراكش ما بين 17 و24 للجنة الدولية للحفاظ على التونيات، وما أظن أن السيد وزير التعليم هنا بإمكانه أن يتأقلم مع مطالبنا والتوضيحات التي قد تجيء في تعقيبنا على جوابه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونطبق في حق هذا السؤال مقتضيات النظام الداخلي، هكذا نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال هذه الجلسة.

رفعت الجلسة، وشكرا للجميع.